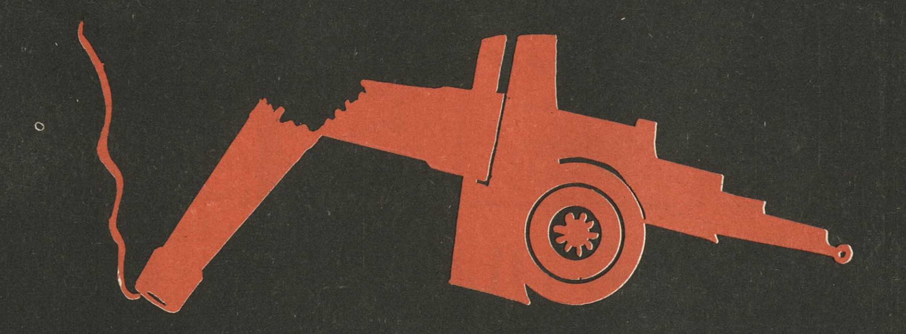


بيروت ٧/٦/١٩٧١ - العدد ٥٧٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل
AL-HOURRIAH - No. 570 - 7/6/1971 - BEYROUTH

عدد خاص
حزيران ١٩٧٠ - ٥ حزيران ١٩٧١

السنة الرابعة لهزيمة



٥ حزيران

- الحل السلمي في عامه الرابع
- الأزمة في مصر
- المقاومة الفلسطينية والاختيارات المؤجلة
- سلسلة التراجعات الوطنية والاقتصادية
- العراق: القمع، الاستعمار النفطي، تواطؤ أيلول.. ملامح الهزيمة على الحكم
- لبنان: تيار وطني يتأسس على قواعد صلبة



التراجع عن إضراب ٢٥ أيار:

بينما يزداد وزن الطبقة العاملة مازالت القيادات هزيلة والتركيب النقابي متخلفاً

لم يقع اضراب ٢٥ أيار العام بعد أن أعلنت اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام، تعليق الاضراب. ولا يعني التعليق أن الاضراب ممكن، في مدى قريب. فمجلس المندوبين لا يملك أن يكسر قرار اللجنة التنفيذية: فالانظمة الداخلية لكل النقابات تضع مجلس المندوبين، وهو الهيئة ذات الصلة الوثيقة بالقاعدة العمالية، تحت وصاية اللجنة التنفيذية المؤلفة من «أقطاب» المهنة المتمرسين بالعلاقات العامة مع موظفي وزارة الشؤون، وممثلي أصحاب العمل. ثم أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سارعت الى عقد اجتماعات بين ممثلي القيادات النقابية وبين ممثلي أصحاب العمل أدى أولها الى تاجيل البحث في زيادة الاجور ورفع الحد الادنى الى يوم السبت، في ٢٩ أيار، بينما يكون مجلس مندوبي الاتحاد العام قد اجتمع في ٢٨ أيار. مما يسمح لقادة الاتحاد العام بطلب مهلة «للتفكير» والتدقيق في اقتراحات أصحاب العمل. أي لتأجيل موضوع الأضراب، وبالتالي المطالب التي طرحت في الفترة التي سبقت الاضراب.

ليس في المصير المتوقع لمشروع اضراب ٢٥ أيار أي تجن أو رجم بالغيب. بل يكفي أن تتابع الاحداث العمالية والنقابية — عن قرب، حتى يبدو بوضوح أن طي مشروع الاضراب ينسجم، تمام الانسجام، مع وضع القيادات النقابية، وسياستها.

كنا قد ابرزنا، في العدد الماضي من «الحرية»، استكمال المطالب، التي طرحتها مذكرة الاتحاد العمالي العام، لمطلب تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط من هذه السنة. فالغاء الصرف الكيفي حماية لعمال الصناعة والحرف من لجوء أصحاب العمل الى هذه الوسيلة كلما أرادوا التهرب من أعباء يرتبها عليهم استقرار العمال في عملهم. وأول هذه الاعباء، وأهمها، دفع أيام المرض للعمال الذين قضوا سنتين عند صاحب عمل واحد. والصرف وسيلة فعالة في وجه أية مطالبة بتصنيف الاجور، وبربط الزيادات بمدة العمل، وفي وجه العمل النقابي ونمو علاقات عمالية مستقرة ودائمة بين عمال المؤسسة الواحدة. ومطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان، حماية للصندوق من تلاعب تجار الدواء، وحماية للعمال من أطباء المؤسسات الذين يصفون أدوية يرفض الصندوق تعويض العمال ثمنها. أما تطبيق الضمان على العمال الزراعيين فتوسيع للمطالب العمالية حتى تشمل كل العمال، واغناء لصفوف الطبقة العاملة الصناعية بعناصر جديدة تكسب معركتها وزنا أكبر. وتشكل المطالب الاخرى: تخفيض الاسعار والايجارات، ورفع الاجور، دفاعا عن قوة الاجر، ومحافظة على قدرته الشرائية. أي أنها، هي الاخرى، تلتقي مع مطلب الضمان الاجتماعي الذي يشكل انجازا في هذا السبيل.

ان مجموع هذه المطالب يطال تكتلات مصلحية قوية وواسعة. بل انها المرة الاولى التي تتصدى فيها المطالب العمالية لجبهة من المصالح الاستغلالية بهذه السعة، وذلك منذ الضمان، والمعركة التي أدت الى تنفيذ الفرع الصحي. فالصناعيون وملاكو البساتين وملاكو العقارات والتجار والوسطاء والدولة، يقفون في الصف الذي تطالبه النقابات العمالية ونقابات المستخدمين، بالحد من نهبه وأرباحه على حساب العمال والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة. والمطالب تحرم الصناعيين من سلاح حاد يستعملونه لارهاب الطبقة العاملة، هو سلاح الصرف، كما تحرم ملاكي الارض من الاستمرار في استغلال لا يطاله قانون. وهي تلقي على الحرفيين، بصورة أساسية، أعباء قاسية تنسف استغلالهم للاجراء.

لكن هذه المطالب لا تطال أرباح الراسمالية اللبنانية في المدينة والريف، فقط. بل تطال، بصورة غير مباشرة، جوانب أساسية في تركيبها وعلاقاتها مع السوق الاجنبية الامبريالية. فقد أصبح من الواضح أن ارتفاع الاسعار يعود الى احتكار بعض المستوردين للسلع المستوردة، كما يعود الى استمرار انتاج صغير لا يستفيد من تناقص سعر الكلفة لضيق امكاناته. كما أصبح من الواضح أن العلاقات «المتميزة» التي تربط التجارة اللبنانية بالسوق الامبريالية تؤدي الى استيراد ارتفاع الاسعار المتزايد، وهو ظاهرة عامة في الاسواق الامبريالية، منذ الحرب الثانية. بالطبع، لم تطرح المطالب العمالية هذه المشاكل، ولم تتكلم عنها. ولكن التصميم على التصدي لمشكلة الغلاء، لا يمكن أن يتجنب أسباب الغلاء الفعلية. وهي، في النهاية، أسباب سياسية. فالاحتكار يتمتع به أزلام السلطة، ومن يدور في فلكها. وحماية الانتاج الصغير الطفيلي تقوم على مصالح انتخابية ضيقة. أما تبعية لبنان الرسمي للامبريالية فتعود الى مجمل الاوضاع التي تستفيد منها رأسمالية ملحقة، ويدافع عنها نظام سياسي ما كان لولا المصالح الاستعمارية، ثم الامبريالية، في المنطقة العربية.

كانت الرأسمالية اللبنانية قد رضخت أمام اصرار الطبقة العاملة على تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط لاسباب عديدة. فالفرع الصحي حلقة من سلسلة كانت الدولة قد شرعت في تنفيذها منذ ١٩٦٤، ويصعب بالتالي قطعها أو تعليقها. ثم أن الضمان الصحي يشكل مساومة مكلفة من قبل أصحاب العمل، على أمل ألا تشكل الطبقة العاملة طوال فترة، مصدر اقلاق. يضاف الى ذلك سبب أخير وهو أن معركة الضمان صادفت مطلع عهد سياسي جديد لا يستطيع خنق مطلب اجتماعي بهذه الاهمية الا اذا لجأ، بدون تحايل، الى قمع مكشوف. وهذا ما يفضل أي عهد جديد الا يضطر الى اللجوء اليه، بشكل واسع وواضح.

لكن المطالب الجديدة، والتي ترسي مكسب الضمان على أسس صلبة، تعرض الرأسمالية لما نجحت في التخلص منه في تسوية الضمان نفسها. فقد كان تعويض أيام المرض هو المشكلة التي رفض أصحاب العمل حلها لصالح العمال. فأتت التسوية على حساب العمال المؤقتين، المتنقلين، أي على حساب معظم عمال الصناعة والحرف. جاءت مذكرة الاتحاد العمالي العام تعيد النظر في التسوية، وتضيف مطالب رأينا سعة المصالح التي تحد منها، وتتعرض لها.

لماذا غامر الاتحاد العمالي العام بموقف مثل هذا الموقف؟

لا شك أن السبب الاساسي هو تململ الطبقة العاملة اللبنانية. فالصحافة البورجوازية لا تنقل الصورة الفعلية لاوضاع العمال — وهذه مهمة من مهامها — لكن التحركات الجزئية منتشرة في كل القطاع الصناعي. فيكاد لا يمضي يوم الا ويشهد مشروع اضراب، أو اضرابا جزئيا وفاشلا في قسم من أقسام مصنع، أو اعدادا لاحتجاج.. ويدور هذا التململ، غالبا، حول انخفاض الاجور، وارهاق العمل (سرعة الموتائر، أجور الانتاج..). وطرحت في الاسابيع الاخيرة مشكلة صرف مئات من العمال، في قطاع النسيج بصورة خاصة (موقف النقابة التي يرئسها توفيق أبو خليل، أحد أقطاب الاتحاد العام، متخاذلا وكلاميا الى أقصى حدود التخاذل والكلام الفارغ). فما كان يستطيع الاتحاد العام أن يقف متفرجا تجاه التململ العمالي المنتشر، والذي يعرفه عن قرب. كما أنه لا يستطيع الاغضاء الكامل عن الاسلوب الذي اتبعته مصانع المعسيلي للنسيج في صرفها لمئات العمال. كان على الاتحاد العام، كي لا يفقد مقدرته على ضبط الطبقة العاملة، ان يغامر بموقف يتجاوز بكثير مقدرته التنظيمية الفعلية، كما يتجاوز حساباته السياسية.

لقد طرح الاتحاد العام المطالب التي يعرف انها تلقى صدى واسعا في صفوف الطبقة العاملة، لانها تجيب على مشاكل حادة يعاني منها العمال. وهي، في آن واحد، تسمح لعدد من قادة الاتحاد أن يلوحوا بهذه المطالب أمام عمال نقاباتهم، يدللوا بها، أمام هؤلاء العمال، على حسن تمثيلهم لمصالحهم وغيرتهم عليها. لا شك أن هذا هو وضع توفيق أبو خليل أمام عمال النسيج. وهذا هو وضع أنطوان بشارة أمام الاتحاد العام كله، وهو الذي خاض معركة علنية، صحفية، ضد مستوردي الدواء.

وهذا هو وضع حسيب عبد الجواد أمام سكان الجنوب الذي يمثل اتحاد نقاباته. وهذا هو وضع المهير أمام الاتحاد الوطني ولجان الدفاع عن المستأجرين. لذلك أدرجت، بالتتابع، المطالب التي أدرجت: الغاء الصرف الكيفي، حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان، تعميم الضمان على العمال الزراعيين، تخفيض الايجارات..

ان ايراد ما سبق لا يطعن في المطالب. هذا بديهي. وتستمد المطالب تماسكها من الاوضاع التي تفرضها، ومن تململ الطبقة العاملة، واصطدامها المتزايد بمصالح الرأسمالية التجارية والمصرفية، بصورة اساسية، لكن ما أوردناه ضروري لفهم هزال الرد الذي قابلت به القيادات النقابية هجوم الدولة وضغطها. فهل يعقل فعلا أن تطرح القيادات النقابية مطالب بخطورة المطالب التي طرحتها، مطالب تتصدى لشبكة ضخمة من المصالح الرأسمالية، وفي كل القطاعات، مع الاعداد الهزيل الذي تم؟ هل يمكن الاقتناع بأن هذه القيادات كانت جادة في المطالب التي طرحتها وفي متابعة هذه المطالب رغم نتائجها المتشعبة، عندما تتراجع هذه القيادات أمام أول تهديد؟ وبنوع «الاعداد» الذي تم، (والذي نقدم عنه صورة في مكان اخر من هذا العدد)؟ طبعا لا.

هذا هو الاستنتاج الاساسي الذي لا محالة سوف تستنتجه فئات متزايدة من الطبقة العاملة، وهي التي قابلت قرار التراجع عن الاضراب بالاحتجاج والغضب. وهو استنتاج مزدوج:

— ان القيادات النقابية الحالية، بلا استثناء، تفتقد الى خط مطلبي تواجه به المشاكل التي يطرحها ركود الرأسمالية اللبنانية، وتزايد التحاقها بالسوق الامبريالية. وهذا الخط ليس حاجة «فكرية» مجردة. انه حاجة عملية يسمح للحركة العمالية ان تقيس ردود فعل فئات الراسمالية على المطالب المطروحة، وأن تجابه ردود الفعل بالتعبئة الملائمة. وما تم هو نقيض الخط بوجهيه: ردود فعل الفئات الرأسمالية وتعبئة الطبقة العاملة.

— كان التفاوت بين نتائج المطالب وبين رد القيادات النقابية فاضحا. بينما أصيبت البورجوازية اللبنانية، وأصيب الحكم اللبناني، بالذعر، أمام خطورة المطالب العمالية وخطورة الوسيلة التي تملكها الطبقة العاملة (الاضراب العام)، بدت القيادات النقابية قزمة أمام النتائج التي ترتبت على مبادرتها. فالمبادرة أبرزت ظاهرة كانت بدأت ترتسم منذ معركة الضمان: الوزن العام، السياسي، للطبقة العاملة. لكن هذا الوزن السياسي، الطبقي، هو بالذات ما لا تعترف به المؤسسات السياسية اللبنانية، ولا تستطيع أن تعترف به الا اذا عرضت قواعد سيطرتها للخطر. لكن، بالطبع، لا يؤدي هذا التجاهل الى الغاء الوزن السياسي الفعلي. وهذا ما برز مع مشروع الاضراب الذي لم تقدر القيادات المزيفة على المضي به الى نهايته، وكان من المغامرة أن تمضي به، بتركيبها واعدادها وخطها. لكن ما سجلته التجربة هو توفر الشروط الموضوعية — في علاقات الاستغلال، وفي الحاجات التي تنشأ عنها — لنمو تنظيمات نقابية عمالية تستطيع الاستجابة لما تطرحه مصالح الطبقة العاملة، ووسائل الطبقة العاملة، من مهام سياسية. لا شك ان ما بدأ مع تراجع ٢٣ أيار لن يكتمل الا طوال السنوات القادمة. لكن الامر المهام، والحاسم، هو انه بدأ.



سوريا

سلسلة التراجعات الوطنيّة والاقتصاديّة

- مصالحة الرجعيّة : من السعوديّة وتونس والمغرب .. إلى الملك حسين
- تأييد إتحاد الامارات المشبوه ..
- دور الوسيط بين العمل الفدائي والنظام الأردني
- تشجيع القطاع الخاص ، وتشجيع عودة الأموال السوريّة من الخارج

كان الوضع السوري بعد هزيمة ٥ حزيران يبدو «شاذا» عن الوضع العربي العام ، خاصة عن الانظمه المعنية مباشرة بالهزيمة والمحتلة أراضيها . وتمثل هذا « الشذوذ » برفض قرار مجلس الامن ورفض سياسة مؤتمرات القمة ووحدة الصف العربي الرسمي ومصالحة الرجعيه ، ورفع شعارات الحرب الشعبية والكفاح المسلح ...

ولكن هذا « الشذوذ » لم يكن الا مرحلة مؤقتة نتيجة التناقضات الداخلية بين كتل حكم البعث السوري (بين مدنيي الحزب من جهة ، وكبار ضباط الجيش من جهة اخرى).

وكانت الظروف العربية والداخلية تسمح بتعايش هذا التناقض الداخلي بين جناحي الحكم .. فالدور « الشاذ » كان ورقة ضغط مطلوبة في السياسة العربية الرسمية المركزية التي تقودها القاهرة نحو حل سلمي يجابه تصلبا اسرائيليا واميركيا .

وكان هذا « الشذوذ السوري » مطلوبا كذلك ، داخليا ، ففيه وجدت البورجوازية العسكرية الحاكمة تغطية لتخاذلها وهزيمتها و « فضائحها » في حرب ٥ حزيران واحتلال الجولان .

فشعارات الحرب الشعبية والكفاح المسلح تظل في حدودها اللفظية ما دامت السلطة الفعلية بيد قادة الجيش البورجوازي النظامي (الذي يوصف بالجيش العقائدي بتنظير الجناح « اليساري » نفسه) .

ولكن الظروف العربية قد بدأت بالتغير . فالقبول بمشروع روجرز كان يعني أن دور الشذوذ السوري قد انتهى ، واوراق الضغط قد أصبحت في موسم الخريف ولا بد ان تتساقط .

وبدأت الاحداث تتلاحق بسرعة ، فجرت تصفية العمل الفدائي في أيلول تحت مظلة القبول بمشروع روجرز ، واندفع « الشذوذ السوري » الى أقصى قدراته وحدوده ، فقد تدخلت سوريا عسكريا — على مدى ثلاثة ايام — لمساندة الفدائيين .. ولكن سرعان ما تدخل الوضع العربي الرسمي والعلاقات السورية — السوفياتية لتضغط على سوريا لتنسحب خوفا من التدخل الاميركي الذي بدا محتملا .

التصحيح

وبعد أيلول اصبح تصحيح الوضع السوري ليدخل في مسار الوضع العربي الرسمي العام مطلوبا .

وهذا التصحيح يعني أن الشعارات «الثوريه» يجب ان تتراجع الى الوراء لتسمح بالتراجعات الوطنية والاقتصادية التي هي من ثمار هزيمة الانظمة البورجوازية العسكرية أمام التحالف الاسرائيلي — الامبريالي . فهذه الانظمة تدفع تنازلات مستمرة للامبريالية وعملائها من الطبقات الحاكمة الرجعية لتحصل على تسوية سلمية تنقذها من مأزقها التاريخي .

وهكذا توالت التراجعات بعد « الحركة التصحيحية » التي قادها حافظ الاسد اعتمادا على الجيش وغلفها بغلاف ديمقراطي وحريات شكلية .. وفي ظل « الضجة الديمقراطية » بدأت تتحسن العلاقات مع الرجعية ، وبدأت مصالحة واسعة معها .. عادت العلاقات الدبلوماسية مع تونس التي كانت مقطوعة بسبب الموقف البورقيبي من القضية الفلسطينية ، ومع المغرب — بسبب قضية بن بركة ..

العلاقات مع السعودية

واخذ الحكم السوري الجديد المبادرة في تحسين العلاقات مع السعودية ، فرفعت القيود الاقتصادية التي فرضت في السابق ، وانحلت قضية التابلاين .. ولم يجد السفير السوري في جدة « الا اعادة الروابط بين البلدين والشعبين اللذين تربطهما صلات التاريخ والعقيدة » !

— هذا ما جاء في تعليق للدكتور مدحت البيطار السفير السوري في السعودية ، الذي قال أيضا : « ولنا ثقة كبيرة في حكمة الملك فيصل على ازالة اي شيء من سوء التفاهم ،واذا كان حصل هناك شيء في الماضي ، فتلك اشياء عابرة من النوع الذي يحصل بين الاخوة — ! — .

دور الوساطة

أما الموقف من الرجعية الاردنية فقد بدأ بالذوبان بالتدريج ، اغتبط الحكم الاردني بالحدث السوري وارسل ولي عهده للتهنئة ، وردت سوريا التحية بأحسن منها ، فارسلت بعد ذلك اللواء طلاس الى الاردن بعد تجدد الصراع مع المقاومة ليتوسط بين الطرفين .

وهكذا أخذ الحكم السوري يلعب دور الوساطة بين المقاومة والنظام الاردني بدلا من دور الضاغط المتدخل . وكان هذا الدور الوسيط ثمرة التراجع الوطني العام ، ومصالحة الرجعية العربية من المغرب الى المشرق .

وتأييد اتحاد الامارات المشبوه

واكمل الحكم مؤخرا سياسة الانفتاح ومصالحة الرجعية العربية بموقف تأييد لاتحاد الامارات المشبوه في الخليج العربي ، فأثناء زيارة وزير الخارجية السورية للكويت في الايام الماضية صرح قائلا : اما بالنسبة لاتحاد الامارات ، فاننا نؤيده بدون تحفظ — ! —

المصالحة الداخلية

هذا على صعيد التراجع الوطني .

أما على الصعيد الاقتصادي فتبلور التراجعات تحت مظلة « الوحدة الوطنية » بمصالحة الطبقات البورجوازية القديمة والهاربة في الخارج ، وتقوية نفوذ البورجوازية الجديدة في مواقع القطاع الخاص ، وتشجيع الرساميل العربية (العربية لحد الان) للاستثمار في داخل سوريا .

وهكذا صدر قرار بالعفو الشامل عن الذين هربوا أموالهم للخارج ، وسمح لهم بالعودة لمزاولة نشاطهم في القطاع الخاص من خلال حرية الاستيراد بمبلغ ١٠٠ الف ليرة تسدد من أموالهم الهاربة في الخارج ..

— يصف تقرير صحفي نشرته صحيفة « النهار » ردود فعل البورجوازيين السوريين الهاربين في الخارج ،وخاصة في لبنان ، على ذلك (هربوا حوالي ملياري ليرة سورية موظفة الان في لبنان) . يقول التقرير : « يراقب هؤلاء بعين محبة تفاعل الحياة السياسية في بلدهم الام خاصة لانهم تخلصوا بفضل التشريعات السورية الجديدة التي تسمح بادخال الرساميل السورية التي خرجت دون سؤال صاحبها عما أبقى من رساميل في الخارج ..تخلصوا بفضل هذه التشريعات من عقدة ذنب .. وهم يعتبرون حافظ اسد اشتراكيا ليبراليا » — !

وبالنسبة للقطاع الخاص ، فقد تعهد الحكم الجديد « بدعمه وتطويره وازالة عشوائيه» — من خطاب لحافظ الاسد — .

واتخذ قرارات مختلفة بتسهيلات للمستوردين ولتشجيع المبادرة الفردية وتطوير القطاع الخاص ، كتخفيض القيود على حرية التنقل واعطاء حقوق جديدة لمالكي العقارات على حساب المستأجرين ، وقدمت تسهيلات اثناء معرض دمشق للمستوردين السوريين أن يستوردوا مواد ممنوع أو موقوف استيرادها من خلال اجنحة الدول العربية والاجنبية في المعرض . وفتح الباب أمام المغتربين للمساهمة بأموالهم بالمشروعات المخصصة للقطاع الخاص .

— صرح اللواء خليفاوي رئيس الوزراء بأن حكومته « ستعمل على تشجيع القطاع العام والخاص في الزراعة والصناعة والتجارة وتطوير مشاريع التنمية بالاضافة الى تسهيل استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع السورية ، وتشجيع عودة الاموال الموجودة في الخارج ، وتهيىء لها المناخ الملائم لتشارك في بناء الاقتصاد الوطني » — .

أما بشأن تشجيع الرساميل العربية في داخل سوريا ، فقد عقدت سوريا مؤخرا اتفاقية « انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات العربية» التي وقعها خدام وزير الخارجية السورية أثناء زيارته الاخيرة للكويت . (وكان ثمن ذلك هو تأييد سوري ، لاول مرة ، لاتحاد الامارات الرجعي — الامبريالي) .

وتهدف هذه الاتفاقية الى ضمان المخاطر غير التجارية التي تحيط بالاستثمارات الاقتصادية (من تصريح الوزير) .

والغرض الاساسي من الاتفاقية تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين البلدان العربية ، وتنص على تأمين المستثمر بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التالية :

١ — اتخاذ السلطات العامة بالبلد المضيف بالذات او بالواسطة اجراءات تحرم المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره ، وعلى الاخص المصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري .

٢ — اتخاذ السلطات اجراءات تقيد بصفة جوهرية من قدرة المستثمر على تحويل اصل استثماره او دخله منه .

٣ — كل عمل عسكري صادر عن جهة اجنبية عن القطر المضيف تتعرض له اصول المستثمر تعرضا مباشرا . وكذلك الاضطرابات العامة واعمال العنف (المقصود بالطبع النضال الطبقي للعمال السوريين ضد اصحاب الرساميل العربية !) .

هذه الضمانات للرساميل العربية تعني أن مجالات واسعة في العقار والتجارة الداخلية وحتى بعض المعامل والمصانع والمؤسسات المالية ، وحتى في مؤسسات للقطاع العام نفسه ستفتح لمصراعيها لهذه الرساميل .

ان البورجوازيات الجديدة تحاول أن تحل مشاكلها ومآزقها السياسية والاقتصادية عن طريق مصالحة الطبقات البورجوازية القديمة في الداخل، وعن طريق تشابك مصالحها مع الرجعية العربية . واذا كان الحكم السوري لم يلجأ بعد الى ضمان الرساميل الاجنبية وتشجيعها ، كما يفعل الان الحكم المصري ، فانه سائر في الاتجاه ، وهو يحاول من خلال مصالحة الرجعية أن يفتح باب الحوار مع الامبريالية الذي ظل موصدا في سوريا فترة طويلة .

الحل السلمي في عامه الرابع

في منتصف حزيران الماضي أدلى عبد الناصر بحديث الى فيشر استاذ القانون الدولي في جامعة هارفارد قال فيه : « نريد أن يستعمل نيكسون نفوذه لحمل اسرائيل على اجلاء قواتها عن الاراضي العربية المحتلة وعلى تطبيق قرارات الامم المتحدة حول مشكلة الشعب الفلسطيني .. » ثم أردف متسائلا : « لماذا نختلف ما دام ليس هناك اية مشكلة بيننا ؟ »

هذا الحديث جاء ليوضح ما كان الرئيس الراحل قد اطلقه في قالب من العنف اللفظي بين سطور الخطاب الذي ألقاه يوم عيد العمال : تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل ، فتنسحب هذه الاخيرة من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ او تقطع عنها المساعدات الاميركية . ولم يكن عبثا أن الانسحاب ظل هو النقطة الوحيدة المحددة في الكلام المصري كله . فالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود تطلق عليه تسمية عامة خجولة هي الاستعداد للالتزام بكل ما حواه قرار مجلس الامن من بنود . وحل قضية الشعب الفلسطيني لا ينال حظا اوفى من التحديد ، بل يترك الباب مفتوحا أمام الاجتهاد (والتنازل) بشأنه انطلاقا من قرارات عديدة اتخذتها الامم المتحدة منذ ١٩٤٧ يضرب بعضها بعضا . الانسحاب اذن هو المسألة ..

بعد عام ١٩٦٧ ، كانت مسألة الانسحاب تقسم قوى الحل السلمي الى صفين : الصف العربي — السوفياتي والصف الاسرائيلي — الاميركي . وكان الصف الاول، بحكم الهزيمة، يقف امام الثاني في وضع المطالبة والتنازل . كانت اسرائيل قد حققت ، منذ قرار مجلس الامن مكسبا حاسما هو اجبار انظمة الحكم العربية المحاذية لها على سحب وجودها السياسي — وجود اسرائيل — عن بساط البحث . لم يبق على البساط اذن ، من وجهة نظرها ، سوى مسألة الحدود الامنة . وقد اعتبرت الدولة الصهيونية ان « الامن » في هذه الحالة يتكون من عنصرين : تعديل الحدود على نحو يضعها في حالة دائمة من التفوق الاستراتيجي وازالة الخطر السياسي — العسكري الذي تتهددها به المقاومة الفلسطينية .. غير أن الولايات المتحدة — وهي صاحبة الفضل العميم في الانتصار الاسرائيلي — لم تكن قد جنت من ثمار الهزيمة العربية الا ما يصل الى فمها عبر اسرائيل . فهي ترغب طبعا في ترسيخ قاعدتها الثابتة في المنطقة ، وان كانت لا تولي الاهمية التي توليها هذه الاخيرة لمسألة الحدود . وهي ترغب ايضا في تصفية مشكلة الفلسطينيين التي ترى فيها مصدرا دائما للقلاقل في المنطقة كلها ولاذكاء شعور وطني ما يلبث ان يجد في وجهه مصالح الامبريالية على اختلافها .. لكن الولايات المتحدة تجد للهزيمة العربية معنى خاصا بسيطرتها على المنطقة . فهي قد أمدت الانتصار الاسرائيلي بمقوماته جميعا ، وهي ترى أن العرب لم يهزموا ، في حزيران عام ١٩٦٧ امام اسرائيل وحدها ، بل هزموا أمامها هي أيضا . لذا ترى لنفسها الحق في فرض شروط عليهم ليس فيها لاسرائيل الا مصلحة غير مباشرة . هذه الشروط تتناول ، قبل كل شيء مواقع النفوذ الدولي ، في المنطقة العربية ، وما يستتبعها من مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية . أي أن الولايات المتحدة ، وان كانت تدرك عجزها عن «اخراج» الاتحاد السوفياتي من الاقطار العربية التي نفذ اليها ، تريد لنفسها ، هي أيضا ، مواقع في هذه الاقطار وتريد ايضا حصر النفوذ السوفياتي فيها بحيث لا يتعداها الى اقطار اخرى ما زالت السيطرة الاميركية كاملة عليها .

هذا الطموح يستلزم تغييرات شتى في بنى الانظمة العربية المعنية ، وخاصة النظامين المصري والسوري . انه يستلزم صعود قوى سياسية الى السلطة لا تكون اسيرة ما نسجته من علاقات مع الكتلة السوفياتية . وهو يستلزم تشجيع قطاعات من الاقتصاد تستطيع الرساميل الاميركية ان تدخل اليها دون منافسة سوفياتية . وهو يستلزم اجتذاب قوى برجوازية غربية الولاء الى صف السلطة، لتتولى بدورها تأطير العلاقات الاجتماعية وضبطها على نحو يغطي تراجع السلطة ويحول دون يقظة الحركة الجماهيرية . هذا كله يجاري المصالح الاسرائيلية التي تجد في استقرار السيطرة الامبريالية على المنطقة شرطا لاستقرارها هي .. والمدخل الى هذا كله هو أن تضطلع الولايات المتحدة بالدور الابرز في حل ما يسمى بـ « أزمة الشرق الاوسط » . فهي تجهد اثناء الوساطة — ولقاء الوساطة — بين الطرفين العربي والاسرائيلي في تحقيق المكاسب وتوفير الضمانات التي ترضى ، اذا تحققت وتوفرت ، بالاستمرار في التوسط . هكذا فان كل وفد سياسي أميركي يأتي الى مصر للتفاوض على شروط الحل السلمي ، يظل بجناحه وفدا اقتصاديا يعمل سلفا على تقاضي ثمن الحل . وهكذا يستحث اعتراف الطاقم الحاكم في مصر بوزن الوساطة الاميركية الحاسم ، قوى سياسية داخلية تشد هذه الوساطة نحو المواقع الحاسمة في السلطة لانها تحظى برضى الولايات المتحدة وتتيح لها الاطمئنان الى مستقبل نفوذها بعد الحل السلمي .

هذا الطموح الاميركي يحدد أيضا مجال « التعارض » بين الولايات المتحدة واسرائيل في موقف كل منهما حيال الازمة . فالطرف الاسرائيلي يشدد على التعديلات التي يريد اجراءها في حدود ١٩٤٨ . وهو بذلك يعبر عن فهم معين لمصلحته المباشرة ، اذ يعتبر ان الهزيمة العربية نفسها قد صانت وجوده السياسي الى غير رجعة ، فلم يبق عليه سوى ارساء سيطرته نهائيا على جزء كبير من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، قبل ان يعترف الطرف العربي بهذا الوجود . أما الطرف الاميركي فهو ينظر الى الازمة نظرة اشمل . انه يراها من زاوية طموحه الى التحكم بمصائر المنطقة كلها وحصر النفوذ السوفياتي في مواقع محدودة لا تؤمن الغلبة لسيطرة الكتلة السوفياتية ولا تنذر باتساعها . في مجال هذه النظرة لا تشكل اسرائيل سوى حلقة واحدة من حلقات السيطرة الامبريالية وان كانت واحدة من الحلقات الاساسية وضمانة لاستقرار الحلقات الاخرى . هذه الحلقات تضم نوع الانظمة السياسية القائمة في المنطقة وتوزيع السيطرة على مصادر الثروة والاسواق وتقاسم المواقع الاستراتيجية ، على صعيدي المواصلات والوجود العسكري . ولما كانت المصلحة الاسرائيلية اوثق صلة بالجانب الاخير ، اي بمسألة المواقع الاستراتيجية ، في المدى القريب على الاقل ، فان الحكام الصهاينة يعملون على ابراز هذا الجانب في كل جدل يقوم بينهم وبين الولايات المتحدة . ذاك ما يفسر مثلا اصطحابهم روجرز ، اثناء زيارته الاخيرة للمنطقة ، في رحلة بالطائرة الى شرم الشيخ . هذا التضافر المتنوع في مصالح الامبريالية الاميركية يجعل هذه الاخيرة لا تتصلب كثيرا في الدفاع عن طموح اسرائيل الى الاحتفاظ بأراض عربية واسعة الا بمقدار ما يكون لهذه الاراضي (او المرافق أو الطرق) قيمة استراتيجية حقيقية . ذاك لا يعني أن الولايات المتحدة سوف تبادر الى القيام باجراء ما لـ « اجبار » اسرائيل على الانسحاب من مواقع لا تريد الدولة الصهيونية أن تتخلى عنها . فالضغط الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تمارسه على اسرائيل محدود بعوامل ثلاثة : أ — التوازن السياسي في اسرائيل نفسها ، وهو ، في وضعه الراهن يملي على الحكم الصهيوني القائم ان يرفض التخلي عن أهم ما حققته له الحرب ، على صعيد التوسع . ب — حجم المكاسب الجديدة التي تستطيع الامبريالية الاميركية تحقيقها في الاقطار العربية نتيجة لمساعيها في سبيل الحل السلمي . ج — مدى نفوذ الدوائر الصهيونية على الحكم في الولايات المتحدة نفسها . والمعنى الذي ينطوي عليه العامل الثاني خاصة هو أن الضغط الاميركي — اذا حصل — سوف ينحصر في مسألة الاراضي المحتلة التي لا تجد لها الولايات المتحدة اهمية استراتيجية كبيرة ، وان حصول هذا الضغط يقتضي احكام الامبريالية الاميركية سيطرتها من جديد على ما كانت قد فقدته — هي والامبريالية الاوروبية — من مواقع خلال العقدين المنصرمين — اي أن شرط حصول الضغط هو، على وجه الدقة ، تحقيق ما ادعت الدعاوة الرسمية في مصر وسوريا ، ان الهزيمة لم تستطع تحقيقه .

والسنة الاخيرة التي انقضت على جهود الحل السلمي كانت بداية هذا التحقيق . فقد شهد العام المنقضي بين حزيران ١٩٧٠ وحزيران ١٩٧١ انتقال الولايات المتحدة الى موقع جديد على خارطة الازمة . فهي — من وجهة نظر الحكام العرب المعنيين ، بطبيعة الحال — لم تعد تواجه المعسكر السوفياتي — العربي من المعسكر الاخر ، بل انها قد باتت «تتجول» بين المعسكرين . وكان حصان طروادة في هذا الصدد هو مشروع روجرز الذي وسم العام الماضي كله — او بالاحرى وصمه — بحوافره المغموسة بالدماء . والثمن الذي بدأ لقاءه « التجوال » الاميركي دفعته الانظمة العربية المعنية نقدا ، وكانت قد دفعت قسما منه سلفا طوال السنوات الثلاث السابقة . فاقتسام السيطرة الاقتصادية على مصر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كان قد بدأ قبل مبادرة رجرز . بدأ مع استجلاب الرساميل الاميركية الى ميدان التنقيب عن البترول المصري واستثماره ثم امتد ليشتمل على مشروع المزارع الكبيرة الخاصة التي تسعى الرساميل الاميركية الى وضع اليد عليها . يضاف هذا الى التجارة الخارجية المصرية التي ما تزال الامبريالية الاميركية تمتلك فيها وزنا حاسما منذ سنوات عديدة . هذا الدخول الاميركي الى مصر يسفر فيها بوضوح متزايد عن بنية اقتصادية هجينة مزدوجة التبعية يملي عليها الطرفان المسيطران قوانين متناقضة .

وكان من نتائج الدخول الاميركي أيضا ان ذبحت المقاومة الفلسطينية في الاردن وسط ضجيج عربي رسمي متواطىء كانت غايته تغطية ضحكات الشماتة التي ترددت انذاك في جميع القصور الرسمية . وحين توفي عبد الناصر استبعد علي صبري عن منصب الرئاسة ، بسبب تصلب عود الطرف المنادي بـ«الانفتاح» على أميركا .. ثم جاء انقلاب الاسد في سوريا وتلاه انقلاب السادات في مصر . وكان بينا أن ثمة سياقا واحدا ينتظم هذه الحلقات جميعا وان الشروط الاميركية للعمل فعلا في سبيل الحل السلمي هي مفتاح هذا السياق .

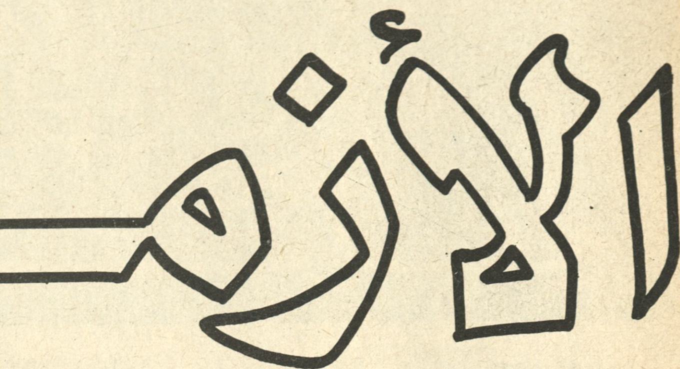
ماذا فعل الاتحاد السوفياتي في مواجهة هذا الوضع الجديد ؟ اعتبر ان الكسب النسبي الذي تمثل في ردع الغارات الصهيونية عن العمق المصري يتيح له اطمئنانا الى مواقعه المصرية وان اثر هذه المواقع في توازن الوضع المصري يقيها من خطر الانتكاس . فكان أن اطلق يد روجرز في العمل ، وغاب عن سطح المبادرة بين تمديد وتمديد لوقف اطلاق النار . والواقع انه لم يكن الغائب الوحيد . فالفرنسيون الذين سعوا ، أيام ديغول ، الى الاضطلاع بدور مستقل في الازمة ، ما لبثوا أن أوكلوا فتح قناة السويس وهو أهم ما يعنيهم ، الى الاميركيين . وكان هذا التخلي شأن اوروبا الغربية كلها . فبدا ، طوال اشهر ، ان الدخول الاميركي الى الساحة قد اجلى جميع الاطراف الاخرى الى زواياها .

لكن هذا الاغضاء السوفياتي لم يكن يقدر التحولات الداخلية المترتبة على الدخول الاميركي حق قدرها . فلا شك أن الضربة التي حلت بالمقاومة قد خففت عن الحل السلمي عبئا كان يثقل كاهل الاتحاد السوفياتي الذي يريد هو أيضا تحقيق الحل السلمي . الا انها اطلقت يد النظام الهاشمي التام الولاء للامبريالية الاميركية . فجعلت من التهديد بتسوية اردنية — اسرائيلية منفصلة (يقال انها جاهزة) سبيلا الى اضعاف الموقف الذي يقفه التحالف العربي — السوفياتي . وما لبثت موازين الحكم ان اختلت في سوريا ثم في مصر .. في حالة سوريا كانت صعوبة مشكلة الجولان وتشدد البعث التقليدي (اللفظي) في « معاداة » الامبريالية يحولان بين الحكم الجديد وبين الارتماء سريعا في موقع يهدد

— البقية على الصفحة — ١٥ —

السنة الرابعة لهزيمة حزيران
١٩٧٠ ١٩٧١

مصر



الأزمة

بقلم : محمود حسين

في يوم ١٤ مايو ١٩٧١ ، وجه أنور السادات ، خطابا « تاريخيا » الى الشعب المصري شرح له فيه طبيعة الخلافات التي نشأت داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وأدت الى استقالة أو اقالة ستة وزراء وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، والى القاء القبض على عدد كبير من المسؤولين في الحكومة والحزب .

وقد فسر السادات هذه الاحداث بخلاف وقع في اللجنة التنفيذية عقب عقد اتفاق الوحدة مع المسؤولين السوريين والليبيين ، تطور فيما بعد الى صراع على السلطة بين مراكز قوى مختلفة تشكلت داخل الطبقة الحاكمة من وراء ظهر رئيس الجمهورية الذي تدخل في اللحظة المناسبة كي يتهم القوى المناوئة ، وينقذ الشعب من ارهابها .

ومن المؤكد ان خلافا وقع في اللجنة التنفيذية حول القرار الذي اتخذه السادات في طرابلس بتوقيع اتفاق الوحدة دون استشارة اللجنة التنفيذية او اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . والدليل على ذلك هو التغيير الذي تم في بعض بنود الاتفاق عقب عودة السادات الى القاهرة . الا انه من المؤكد أيضا أن جوهر الخلاف الذي وقع بين جناح السادات والجناح المعادي له لم يكن تعنيه الوحدة العربية ، وانما كانت هذه القضية القشة التي قصمت ظهر التحالف الذي عقده الجميع بعد وفاة عبد الناصر ، والذي حاولوا من خلاله ان يقتسموا السلطة فيما بينهم .

نقطة البداية

القضية الاولى التي تشغل بال الشعب المصري اليوم هي احتلال القوات الصهيونية لارض سيناء . والمشكلة الاولى التي تطالب الجماهير المصرية القيادة الحالية بايجاد حل لها ، كما طالبت عبد الناصر قبلها ، هي قضية تحرير الوطن من القوات المغتصبة .

ان الجماهير تحملت طوال الاعوام الماضية كافة التضحيات التي فرضت عليها املا في ان تراها تتحول في المستقبل الى مجهود عسكري يقوم به الجيش والشعب من أجل اجلاء القوات الصهيونية عن سيناء . واستعادة سيادة مصر القومية على تلك المنطقة .

ان تحرير هذا الجزء من الوطن لا يمكن أن يتم الا بالاعتماد على الشعب وتسليحه من أجل خوض حرب طويلة المدى .. وهو الطريق الذي لم تكف الجماهير عن المطالبة به منذ يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ حين انطلقت في شوارع المدن المصرية ترفض الاستسلام للولايات المتحدة وتطالب بالسلاح .

اما طريق الطبقة الحاكمة فهو الوصول الى اتفاق مع الولايات المتحدة ، يفتح لها بعض أبواب الشرق الاوسط التي كانت قد أغلقت في وجهها منذ بدأ الاتحاد السوفييتي تسريه الى المنطقة ، ويعيد لمصر السيطرة على جل سيناء ان لم يكن كلها ، حتى ولو كانت هذه السيادة مجرد سيادة شكلية .

وقد رفض النظام الناصري ان يستجيب لرغبة الشعب ، وأن يسمح لابنائه بحمل السلاح ، مخلصا في ذلك لمبادئه التي طبقها في ١٩٥٢ — ١٩٥٤ حين كانت القوات البريطانية تحتل منطقة القناة ، وفي ١٩٥٦ حين احتلت قوات الحلف الانجليزي الفرنسي الاسرائيلي أرض سيناء ومنطقة القناة ، ثم في عام ١٩٦٧ حين انهار النظام ، وتدخلت الجماهير لانقاذه . ولم تتردد القيادة في مواجهة الحركة الشعبية التي تمت في المراحل الثلاث ، والتي كانت تنادي بالكفاح الشعبي المسلح ، بالقمع الوحشي ، لانها كانت تعرف ان جماهير مسلحة تعني جماهير تطالب قادتها بالحساب ، وترفض الخضوع الاعمى لاوامرهم ، وتعمل في ان واحد على التحرر من قهر الاعداء الخارجين ومن سيطرة الطبقات الرجعية الداخلية .

لذلك جوبهت المظاهرات الشعبية التي انفجرت في فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ تطالب بمعاقبة المسؤولين عن الهزيمة ، وبالسلاح للشعب ، بالضرب بلا رحمة .

ولذلك يرفض النظام اليوم أن يستجيب لارادة الشعب ، وان يسمح له بخوض المعركة ضد العدو الصهيوني .

الا أنه يدرك ، وهو يرفض الاستجابة لاماني الشعب ، أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر الى الابد ، وأنه اذا كان عبد الناصر قد تمكن من أن يظل على قمة السلطة أكثر من ثلاثة أعوام بعد الهزيمة ، فان صبر الشعب لا يمكن أن يدوم قرونا . خاصة وقد اختفى القائد الذي نجحت دعاية النظام في أن تقدمه لفترة على الاقل ، وكأنه قادر على اجلاء القوات الصهيونية اليوم كما سبق وفعل في عام ١٩٥٧ .

لذلك كان على القيادة الحالية أن تعمل وبسرعة . فتوالت خطواتها في الطريق الذي بدأه عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، حين قبل مشروع روجرز ، وراهن على قدرة الولايات المتحدة في اجبار الاسرائيليين على الانسحاب ، بعد أن تبين عجز السوفييت عن تقديم مخرج من هذه الازمة ، وعن اجبار اسرائيل على التخلي عن تصلبها .

جوهر الخلاف في القمة

وقد لقي هذا الاختيار موافقة بورجوازية الدولة التي تتطلع اليوم الى التخلص من الاحتلال الصهيوني ، حتى تبدأ في تدعيم سيطرتها الرأسمالية المباشرة على المؤسسات الاقتصادية وادخال مزيد من التشريعات التي تكفل للمديرين والمسؤولين احكام قبضتهم الفردية على مؤسساتهم والغاء « الحقوق » التي اضطرت (خلال فترة صعودها الى السلطة) الى اعطائها للطبقات الكادحة حتى تكسب همنها اثناء صرعها ضد البورجوازية القديمة وكبار الملاك .

الا أن احتياج هذه الطبقة ، طوال الاعوام التالية على الهزيمة ، الى عون الاتحاد السوفييتي السياسي والعسكري والاقتصادي ، حتى تعيد تدعيم وتنظيم أجهزة الدولة بعد أن زعزعتها الهزيمة ، كان قد خلق داخلها تيارا سياسيا مواليا للاتحاد السوفياتي ، يرى أن بقاء بورجوازية الدولة في السلطة مرهون باستمرار دعم الاتحاد السوفييتي لها ، ويخشى أن يؤدي الخروج على الولاء لهذه الدولة الى فقدان الطبقة لقدرتها على خداع الجماهير الشعبية ، والى تحطيم قدرتها العسكرية ، وخلخلة الاسس الاقتصادية التي ارتكزت عليها حتى الان ، والتي اعتمدت في تكوينها منذ البداية على المعونة السوفياتية .

وقد قبل هذا التيار محاولات عبد الناصر ، الاب الروحي لبورجوازية الدولة ، للتفاهم مع الولايات المتحدة طالما ظل هذا التفاهم في اطار لا يضر بمصالح الاتحاد السوفياتي في مصر ، ولا يعيد فتح أبواب الشرق العربي واسعة أمام الامبريالية الامريكية . وقد توفي عبد الناصر قبل أن تضطره الظروف لان يخطو خطوات أبعد مدى في طريق التفاهم مع الولايات المتحدة .. الا أن السادات اكتشف ، حين أخذ مكانه ، أن الاستمرار في عبور الطريق الذي بدأه سلفه بحذر ، لن يؤدي في المستقبل العاجل الى الوصول الى حل سلمي هو أحوج ما يكون اليه . فانزلق بسرعة في طريق التنازلات ، وأصبح يكاد يدلي كل أسبوع بتصريح يخطو فيه خطوة جديدة نحو الولايات المتحدة ، دون أن يستشير السفير السوفياتي أو قادة التيار الموالي لدولته .

وعليه فان جوهر التناقض الذي قسم القيادة السياسية لبورجوازية الدولة كان اختيار طريق الخلاص من الاحتلال الصهيوني ومن الازمة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الطبقة الحاكمة . وقد تبلور داخل هذه القيادة تياران ، اشتد الصراع بينهما في الفترة الاخيرة ، قبل أن يضرب السادات ضربته : الاول يدعو الى استمرار الوضع على ما هو عليه ، والاحتفاظ بالتحالفات الداخلية والخارجية القائمة ، دون أن يقدم للشعب الساخط الا شعارات مجردة عن ضرورة الحفاظ على سلامة الثورة « والمكتسبات الاشتراكية » ، والثاني يرى أن الوقت قد حان لمحاولة الخروج من هذا السكون الشبيه بسكون المقابر ، حتى ولو اضطرت الطبقة الى التخلص من بعض الحلفاء ، والى استبدال الاصدقاء القدامى باصدقاء جدد تتلاءم ايديولوجيتهم وخططهم مع احتياجات بورجوازية الدولة في المرحلة الحالية .

الصدام

لا شك أن اختيار السادات لطريق التفاهم مع الولايات المتحدة قد لقي صدى واسعا لدى بورجوازية الدولة ، التي ترى الارض اليوم تميد تحت قدميها في وقت لا يجد الاتحاد السوفياتي من نصيحة يقدمها لها سوى الصبر « وطول البال » . الا أن هذا الاختيار أقلق السلطات السوفياتية وأعوانها في الداخل . اذ تمثل مصر نقطة ارتكاز خطا الاتحاد السوفياتي من خلالها خطوات واسعة ، واحتل عن طريقها بعض مراكز القوى في الشرق العربي وفي أفريقيا . وخروجها عن وصايته ، يعني هزيمة كبيرة في لعبة التعايش السلمي واقتسام السيطرة العالمية مع الولايات المتحدة .

لذلك كان لا بد للاتحاد السوفياتي أن يحاول اعادة الامور الى نصابها ، الا أن الوسائل التي يملكها للضغط على النظام المصري محدودة .. فقواته العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة لا تسمح له بالتدخل المباشر كما تم في تشيكوسلوفاكيا مثلا ، والتهديد بقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية أسلوب اثبتت التجربة أنه لا يؤدي في غالب الاحيان الى النتائج المرجوة ، اذ قد يرتمي النظام أكثر فاكثر في أحضان الولايات المتحدة .

لذلك ترك التيار الموالي للسوفييت بحذر ، هادفا في البداية الى اقناع التيار المعادي بسيطرته على جميع اجهزة الدولة . فالجيش خاضع لرجاله وفي حاجة ماسة الى السلاح السوفييتي ، والبوليس يشرف عليه رجل من رجاله ، والاتحاد الاشتراكي معقل من معاقله ، والتنظيمات السرية ، التي كثر الحديث عنها ، هي من خلقه سواء كانت في الاتحاد الاشتراكي أو في الجيش أو في غيرها من أجهزة الدولة .

الا أن التيار المعادي تمادى في اتجاه التقارب مع الولايات المتحدة ، فاتخذت الحرب شكلا أكثر عنفا . وبدأ قادة التيار الموالي للسوفييت مهاجمة منافسيهم في الجرائد والمؤتمرات . ولما فشل هذا الاسلوب في ردع السادات ومن معه ، زادت حدة الهجوم حتى وصلت في النهاية الى السخرية من رئيس الجمهورية في اجتماع اللجنة المركزية ، والى اجباره على تعديل بعض بنود مشروع الاتحاد الثلاثي .

وكان رد السادات على هذا الهجوم قرار اعادة تكوين الاتحاد الاشتراكي حتى يزيح العناصر المعادية له من قيادته ، لم يجد التيار الاخر مفرا من اللجوء الى الصراع المكشوف .

ضعف الجناح السوفييتي

لماذا اذن انتصر السادات اذا كان الجناح المعادي له على هذا القدر من القوة ومن السيطرة على أجهزة الدولة ؟

يحسن بنا قبل أن ننطلق في تحليل هذا الوضع أن نحدد أولا أن نتيجة جولة لا نعني نهاية حرب ، وان الجناح الاخر لم يقض عليه تماما ، رغم أن كل الدلائل تشير الى أنه قد فقد مراكز قوته في السلطة .

وأسباب ضعف هذا الجناح هي في النهاية الاسباب التي أدت لان تنهار قيادته بهذه السرعة . وهي عديدة . وتكمن في طبيعة تكوينه من ناحية ، وفي طبيعة القوة التي كان يعتمد عليها من ناحية أخرى .

وأول هذه الاسباب هو كون قيادته مجموعة ارتبطت تاريخيا في ذهن وعواطف الشعب المصري بالقمع المستمر والارهاب العنيف . وهتافات الطلبة في فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ضد « شعراوي السفاح » لا تزال عالقة باذهان كل من عاشوا هذه الفترة .

والسبب الثاني هو عجز هذه القيادة عن تقديم حل للمازق الذي تعيشه بورجوازية الدولة ، رغم قوة المراكز التي كانت هذه القيادة تسيطر عليها . فالبورجوازية الجديدة تدرك أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لسيناء لا بد وأن يؤدي الى كارثة في مستقبل غير بعيد ، رغم كل المساعدات العسكرية والاقتصادية التي يمدها بها الاتحاد السوفييتي والتي لم تنجح حتى الان ، في زحزحة جندي اسرائيلي من مكانه على الضفة الشرقية للقناة . والجماهير تعيش في انتظار اللحظة التي ستسمع فيها أن حرب التحرير قد بدأت ، بينما تقف قوات الجيش المصري النظامية عاجزة عن مواجهة القوات الاسرائيلية — التي تدعمها الولايات المتحدة باحدث الاسلحة الدفاعية والهجومية . والطريق الوحيد الذي قد يجبر الولايات المتحدة واسرائيل على التراجع ، دون تدخل الشعب المصري والشعوب العربية ، هو تهديد الاتحاد السوفياتي بخوض حرب عالمية لانقاذ النظم التابعة له .. الا أن الاتحاد السوفياتي يبدو اليوم أعجز من أن يتخذ هذه المبادرة اذ يخشى أن تتعقد الامور وأن ينساق الى حرب عالمية ، خاصة وقد أوضحت الولايات المتحدة بما لا يدع مجالا للشك أنها لن تقبل باي حال أن تختفي اسرائيل من الوجود .

ما الذي يعنيه انتصار جناح السادات؟

اما جناح السادات فيقدم حلا الى بورجوازية الدولة ، يبدو وكأنه سيؤدي الى تحرير ارض سيناء ، والى وضع حد لسخط الشعب ، ويخرجها من أزمتها الاقتصادية عن طريق توسيع مجال النشاط الرأسمالي الحر . وغياب كلمة « الاشتراكية » من خطاب السادات الاول ، الذي أكثر فيه من الحديث عن الديمقراطية والحرية ، أمر فهمته هذه الطبقة وأعوانها ، وتلقفته بتنهيدة ارتياح طال احتباسها في صدرها .

الا أن انتصار السادات لا يعني أن الواقع المصري سيتغير بين يوم وليلة ، فالطريق لا يزال طويلا أمام بورجوازية الدولة قبل أن تصل الى هدفها ، ان كانت ستصل اليه في يوم من الايام . اذ أن علاقة القوى المعقدة داخل مصر وخارجها تجعل الوصول الى حل سلمي ، يسمح لهذه الطبقة بالعودة الى احكام قبضتها على الجماهير الشعبية أمرا يكاد أن يكون مستحيلا .. فلن ترضى اسرائيل أن تكون مخلب القط ، وتتراجع الى حدودها القديمة بعد ان تكون قد أعادت فتح أبواب الشرق الاوسط أمام الولايات المتحدة ، كما أن الاتحاد السوفياتي لن يدير خده الايمن في استسلام الى السادات بعد الصفعة التي تلقاها .

الا ان هذا التحول داخل مصر ، سيقوي ولا شك التيار الذي يدعو في الولايات المتحدة ، للضغط على اسرائيل من أجل سحب قواتها ، خاصة وقد بدأ النظام المصري بضرب التيار الموالي للاتحاد السوفياتي ، تمهيدا لاجراءات أوسع ضد الوجود السوفياتي في مصر ، اجراءات ينتظر النظام المصري أشارة البدء من الولايات المتحدة حتى يعينها في التنفيذ .

وهذا التغيير في موقف الولايات المتحدة في حاجة الى وقت . ولذلك أعد النظام عدته لكسب شهرين أو ثلاثة يعمل فيهما على صرف انظار الشعب عن القناة ، وعلى تركيزها على أهداف أخرى .. تقرر اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي من قاعدته الى قمته ، لتحويله الى اداة تدعيم سيطرته وتؤيد اتجاهه ، عن طريق انتخابات « ديمقراطية » و « حرة » .

والنظام يأمل أن تقتنع الولايات المتحدة بصدق نواياه ، وأن تنجح في الضغط على اسرائيل ، وفي اقناعها بالتخلي عن تصلبها ، حتى يستطيع مواصلة السير في الطريق الذي اختطه . اذ أن استمرار التصلب الاسرائيلي سيؤدي الى زعزعة اسس سيطرة بورجوازية الدولة ، وسيضعف أكثر فاكثر من قدرتها على مواجهة سخط الشعب وثورته .

الخلاصة

فقد تمكنت هذه الطبقة في السنوات الخمس عشرة الماضية من احكام قبضتها على الجماهير الشعبية ، ومن القضاء على تنظيماتها السياسية والطبقية المستقلة ، لانها كانت طبقة جديدة ، صاعدة ، بدت أمام الشعب وكأنها يمكن أن تحقق له آماله اذ طردت قوات الاستعمار الانجليزي ، فخلصت الشعب من الاستغلال الاجنبي وأممت القناة ، فأعادت للشعب حقه المسلوب . ثم واجهت قوات العدوان الثلاثي وهزمتها فاعلت كبرياءه الوطني . وحطمت الحلف الطبقي القديم الذي كان يحكم مصر ، فبدت وكأنها تخلق واقعا اجتماعيا جديدا يمكن أن يؤدي الى الغاء القهر والاستغلال الطبقيين .

كذلك شكلت هذه الطبقة ، في فترة صعودها ، وحدة متماسكة الصفوف خلف قائدها عبد الناصر ، الذي بدا نتيجة لذلك كله وكأنه قائد فوق الطبقات ، لا يمثل مصلحة طبقة واحدة وانما يحاول ان يصل الى صلح طبقي داخلي يمنع التناقضات السائدة من أن تتحول الى تناحرات ..وهكذا تمكنت بورجوازية الدولة من تحطيم مقاومة الطبقات الاستغلالية القديمة ، واحتلال مكانها .

الا أن هذه الطبقة وصلت اليوم الى مرحلة الكهولة ، وبدأت التناقضات تنخر أوصالها . فعادت تواجه نفس المشاكل التي خلقت أزمة البورجوازية القديمة : فمصر اليوم محتلة كما كانت في أيام فاروق ، واقتصادها مرهون للاجانب ، والجماهير الشعبية التي ضللتها الدعاية الناصرية سنين طويلة ، قد بدأت تعي عجز هذه الطبقة وطبيعتها الاستغلالية ، وعادت تجمع قواتها من اجل خوض نضالها الطبقي المستقل .

فلن يساعد فتح با بمصر للولايات المتحدة على تهدئة حدة الازمة الداخلية — بل على العكس ، سيزيد من حدة الصراع الطبقي — ويضعف من قدرة بورجوازية الدولة على خداع الجماهير بينما يزيد من قدرة الجماهير على التخلص من أوهامها وعلى البدء في كفاحها الطويل من اجل تحرير مصر تحريرا كاملا .

تشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر

سياسة التخاذل الوطني وفتح الباب مع الولايات المتحدة تتبلور على الصعيد الاقتصادي بتشجيع الاستثمار الاجنبي .

فمنذ فترة بدأت الدعوات العلنية تنشر في الصحف المصرية بضرورة تشجيع الاستثمارات الاجنبية واعطائها حرية شبه كاملة وضمانات من الدولة .

وفي الاسبوع الماضي ناقشت لجنة الخطة تقريرا وصفته « الاهرام » بانه « تقرير هام عن تشجيع الاستثمارات الاجنبية والعربية » .. وتضيف « الاهرام » : ان السيد عبد الله مرزبان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد شكل لجنة خاصة من وكلاء وزارتي الاقتصاد والتخطيط تتولى اعداد الاطار النهائي للمشروع الذي سيحدد مجالات استخدام هذه الاستثمارات .

.. وستوجه رؤوس الاموال الاجنبية لمشروعات البترول والادوية والسياحة .

وسيبحث مجلس الوزراء المصري مشروع حرية وضمان الاستثمار الاجنبي هذا الاسبوع .

وقد كشف احد الدكاترة الاقتصاديين عن مدى الضمانات التي يمكن أن تقدمها الحكومة المصرية للاستثمارات الاجنبية ، وهو الدكتور محمد أبو شادي الذي يرأس مجلس ادارة اتحاد البنوك العربية — الفرنسية ، فقد قال الدكتور المذكور ما يلي :

« لا أظن أن أحدا من رجالاتنا الاقتصاديين يعارض في ضرورة رأس المال الاجنبي لاجراء تنمية حقيقية بالقدر الذي يتلاءم مع معدل النمو السكاني ، واذا ما كانت هذه حقيقة واقعة فان الضروري أن نبحث أشكال استعانة برؤوس الاموال الاجنبية وهي لا تخرج عن الاقتراض أو المشاركة وكلاهما له مزاياه ومثالبه ، كما أن من الضروري أن نبحث وسائل جذب هذه الاموال ذلك أن رأس المال الاجنبي ليس واقفا بالباب في انتظار اشارة منا بقبوله وانما هو حساس وجبان ، ولكي نهيىء له « المناخ » الملائم لجذبه والحفاظ عليه ، يجب أن نوفر له :

الضمانات

- الطمأنينة من التأميم والمصادرة ولن يتأتى هذا الا اذا حددنا فاصلا واضحا بين وظائف القطاع العام ومجال نشاطه ووظائف القطاع الخاص .
- سهولة الحركة دخولا وخروجا دون ضرورة لاجراءات ادارية او ترخيصات .
- ضرورة تهيئة وسائل التحكيم الدولية للمنازعات وهذه رتب البنك الدولي نظاما خاصا لها يتلاءم وظروف الدول النامية .
- للدولة ان تضع ما تشاء من قواعد عامة تضمن عدم سيطرة رأس المال الاجنبي في أي ناحية من نواحي الاستثمار عن طريق تحديد نسبة مشاركة الوطنيين ، وهو أمر اتبعته دول اشتراكية مثل يوغوسلافيا » .

اما بالنسبة لتشجيع الاستثمارات العربية ، فقد بدأت مصر تدخل في اتفاقيات لزيادة اجتذاب الرساميل من الدول العربية المصدرة لها (الدولة النفطية على الخصوص) . وقد بدأت هذه الاتفاقيات بواحدة مع الكويت (ستحذو سوريا حذو مصر وتعقد اتفاقية مع الكويت راجع الموضع السوري في هذا العدد) ، وقد قالت مصادر مسؤولة مصرية ان هذا الاتفاق مع الكويت من شأنه تشجيع رأس المال الكويتي وعودته الى الاستثمار في مصر بعد ما أزيلت الاسباب التي كانت تحول دونه وبعد ما بدأ يخلق الجو الملائم لذلك (من تصريح أدلى به الدكتور حسن عباس زكي وزير الاقتصاد السابق) .

وتقول « الاهرام » : « أما الاتفاقيات الجديدة لضمان استثمارات رؤوس الاموال العربية التي وقعت بالكويت منذ فترة فسوف يبحث امكان الاستفادة منها في مشروعات خطة التنمية ابتداء من العام القادم » .

ومزيد من الحرية للقطاع الخاص

وفي الاسبوع الماضي صدرت تعديلات هامة في نظام الاستيراد المصري تؤدي الى مزيد من الحرية للقطاع الخاص .

وتشمل التعديلات حاجات مصانع القطاع الخاص وسيارات النقل وكذلك حاجات الافراد والمنشآت الخاصة وفروع الشركات الاجنبية العاملة في مصر والسيارات التي يقودها المصريون القادمون من الخارج .

ويشمل القرار تنظيم استيراد السيارات الواردة للاجانب العاملين في مصر والافراج عن السلع الواردة دون تحويل عملة ودون اذن استيراد .

وفي ما يختص بحاجات القطاع الخاص تقرر السماح للمصانع باستيراد حاجاتها من المواد الخام ومستلزمات الانتاج والالات دون تحويل عملة في حدود ٧٥٠٠ جنيه للمصنع الواحد في السنة بدلا من ٥٠٠٠ جنيه ، تشجيعا للقطاع الخاص ، بشرط الحصول على موافقة وزارة الصناعة واقرارها بان المواد والسلع الواردة مرتبطة بنشاط المصنع ونوع انتاجه .

وفي مجال حاجات الافراد والمنشآت الخاصة وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات الخيرية والمستشفيات ومعاهد التعليم نص القرار على أن يسمح للافراد والمنشآت الخاصة باستيراد السلع اللازمة للاستعمال الخاص بلا تحويل عملة بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك من الجهات المختصة .

وبالنسبة الى استيراد السيارات الخاصة نص القرار على السماح باستيرادها بلا تحويل عملة للاستعمال الشخصي . على الا يجوز الترخيص باستيراد سيارات الركوب التي يكون قد مضى على سنة انتاجها حتى تاريخ شحنها من الخارج اكثر من ٣ سنوات ما لم يكن قد مضى على ملكية صاحب الشأن للسيارة من الخارج مدة أطول من ذلك .

ونص القرار على السماح لكل مصري يعمل في الخارج باستيراد سيارة واحدة كل سنتين بشرط ان يكون قد أمضى في عمله بالخارج مدة لا تقل عن ستة أشهر متصلة وان يكون قام بتحويل النسب المقرر تحويلها من الدخل الذي يحصل عليه مقابل عمله .

السنة الرابعة لهزيمة ٥ حزيران ١٩٧٠ ١٩٧١

المقاومة

المقاومة الفلسطينية والاختيارات المؤجلة

لا تكتسب استعادة «الخامس من حزيران» كحدث مبررها، الا اذا تحولت بالفعل الى عملية محاسبة سياسية. ومن هذه الزاوية بالذات يجدر التوقف أمام حصيلة العام الذي مضى من نضال المقاومة الفلسطينية بين حزيران ٧٠ وحزيران ٧١.

لا ناتي بجديد اذا اقتصرت المحاسبة في هذا المجال على استعادة السمة الرئيسية التي حكمت وضع المقاومة الفلسطينية منذ نشوئها، بقيادة التيار الذي كان غالبا — وما يزال — عليها والذي حدد لها دائما خط سيرها العام. فلقد شددت «الحرية» مرارا في مقالات عديدة سابقة (١) على هذه السمة وتناولتها بالتحليل. وكان الاستنتاج الذي يتوج التحليل دائما يشير الى أن ايديولوجية المقاومة وبرنامجها، شكلا على الدوام امتدادا مباشرا غير نقدي للوضع الفلسطيني، الاجتماعي والسياسي، بخصوصياته الناتجة عن تشريد عام ٤٨ وعن نمط الصلة التاريخية التي نهضت بينه وبين الوضع العربي على امتداد عشرين عاما.

ولقد أتت الاحداث المتدافعة منذ اعلان القبول العربي بمشروع روجرز قبل عام تزيد تلك السمة وضوحا وتدفع بتناقضات التكوين الايديولوجي والسياسي للمقاومة (ومشروعها التنظيمي بالتالي) الى صعيد أزمة من الواضح أن المخارج اللفظية لم تعد تجدي في طمسها او نشر الاوهام حولها. واذا كان التيار المهيمن على مقدرات المقاومة ما يزال يغالب النتائج التي ولدتها تلك الازمة، فان المغالبة لن تكون قادرة على حماية المقولات التقليدية الرئيسية في ايديولوجية المقاومة وبرنامجها من التفكك. ومن هنا يكتسب النقاش حول وضع المقاومة الراهن وافاق تطورها، اهميته وجدواه. فهو يراهن على وجهة تطوير موضوعي لا يملك احد ان يقرر افاقها اعتباطا، وهو يساهم — بالقدر الذي تستطيع الكلمة فيه أن تساهم — في توليد وعي متقدم لدى مناضلين وفدائيين سوف يقع عليهم عبء صياغة الطريق الوطني الفلسطيني من جديد.

١ — انتظم ايديولوجية المقاومة وبرنامجها محور مركزي نهض في الاصل على قاعدة وضع كافة العناصر التي تساهم آنيا في معركة التحرير على مستوى واحد. ومن هنا كان العجز عن التمييز — الضروري — بين الادوار والمراحل والتحالفات في سياق معركة تحرير يمكن للعفوية الوطنية أن تشكل جوابا كافيا على تعرجاتها. فتعيين المصالح الاجتماعية التي يجب ان يتمحور عليها العمل الوطني اساسا، وتحديد القوى التي تحمل هذه المصالح وتشكل القاعدة الثابتة للثورة في كل مراحلها، وصياغة البرنامج من موقع الحلقة الاكثر تقدما ضمن التحالف الوطني، هذه

المتطلبات الحيوية بالنسبة لكل ثورة كان مطلوبا ترجمتها الى اختيارات ايديولوجية وسياسية استطاع التيار المهيمن على المقاومة أن يطمسها ويفرض تأجيلها. هذا التأجيل كانت له نتائج تنظيمية عميقة الاثر. فوضع العناصر صاحبة المصلحة في الثورة حتى النهاية على مستوى واحد مع الحلفاء المطارئين والمؤقتين ومع القوى التي تحدد لها طبيعة مصالحها جزئية اسهامها الوطني، كان لا بد أن ينتج عنه «تنظيم» محكوم في النهاية باكثر حلقاته تخلفا. وضمن هذا التنظيم اعتبرت البندقية اداة التحويل السياسي والفرز الاجتماعي الرئيسية والمحور الذي يمكن أن تتشكل حوله عفويا علاقات تنظيمية متماسكة.

لكن هذا التماسك المفترض لم يتجاوز في حقيقته حدود نزعة عسكرية هيمنت على عمل المقاومة وطبعته بطابعها. وقد سقطت هذه النزعة على تركيب تنظيمي يستمد ركيزته من علاقات اجتماعية عائلية عشائرية شديدة التخلف. ومن ركود سياسي فرضته عملية حجز الشعب الفلسطيني عربيا على امتداد عشرين عاما.

هكذا تحددت سمات تنظيم المقاومة: تنظيم تسوده علاقات عسكرية بيروقراطية ليست في حقيقتها الا انعكاسا مباشرا شبه حرفي للوضع الفلسطيني، الاجتماعي السياسي، الموروث.

ومع احداث العام الذي مضى (بين حزيران ٧٠ وحزيران ٧١) كان واضحا ان المواجهة الفلسطينية بدأت تنتقل الى مرحلة جديدة متقدمة برز من خلالها — ربما للمرة الاولى بمثل هذا الوضوح — المعنى الفعلي لما يتردد دائما من ان معركة تحرير فلسطين هي في آن معا معركة مع اسرائيل والامبريالية والانظمة الرجعية والقوى التي لا تتجاوز وطنيتها حدود الحل السلمي للصراع العربي الاسرائيلي. واذا كان شريط الاحداث المذكورة قد اعطى للكلمات السابقة معانيها واوضح مدى تشابك وتعقد المواجهة الفلسطينية المطلوبة فانه كشف ايضا عن حقيقة اخرى. وهي أن تنظيم المقاومة الراهن قاصر عن أن يشكل وسيلة هذه المواجهة، اي اداة تحويل ايديولوجي وسياسي واطار تعبئة ثورية للجماهير الفلسطينية. ومن هنا فان الطموح الى تجديد حركة المقاومة وتنمية استجابتها لشروط المواجهة المفروضة عليها، لن يكون له من معنى الا اذا هو اتخذ طابع الصراع من اجل فرض اختيارات ايديولوجية وسياسية لم يعد ممكنا أو مجديا تاجيلها، ومن اجل تنظيم ديمقراطي يمكن ان يشكل جوابا على الوضع الفلسطيني الاجتماعي والسياسي، لا مجرد مرآة تنعكس عليها تناقضاته.

٢ — نشأت الصلة بين المقاومة والوضع العربي على وهم ظل التيار الغالب ضمنها يغذيه رغم كل التطورات المعاكسة له جوهريا. فلقد تصورت المقاومة أن باستطاعتها تقنين صلتها بالوضع العربي على قاعدة محض جغرافية: اعطاؤها ممرا تنفذ منه الى فلسطين المحتلة، ومقابل الممر فهي تعد بأن لا تتدخل في «الشؤون الداخلية» لاي بلد عربي! هذا التصور الوهمي لطبيعة الصلة مع الوضع العربي لم يكن يضرب بحقائق التاريخ عرض الحائط فقط، بل كان يتجاهل طبيعة الدور الراهن الذي تؤديه المقاومة فعليا. ومن هنا كان قصوره عن استيعاب وحل الازمات التي نشبت بين الانظمة العربية والمقاومة الفلسطينية الا على حساب هذه الاخيرة طالما انها لا تعي سياسيا حقيقة ما تطلبه وما تفعله بينما الطرف الاخر ينطلق في حساباته من موقع وعي لمنطق علاقته بها. فالممر المطلوب الى فلسطين تتعدى تكاليفه، بالنسبة للانظمة المعنية به، حدود منح المقاومة شريطا من الارض على تخوم الارض المحتلة تقيم فيه وتنطلق منه. الممر يزج الانظمة المعنية به (النظام الهاشمي بالنسبة للاغوار والنظام اللبناني بالنسبة للمنطقة الجنوبية) في مواجهة تتناقض شروطها مع ما اعدت له تلك الانظمة أصلا.

ومن هنا لم يكن كافيا او مجديا، على سبيل المثال، ان تكرر المقاومة الفلسطينية اعلان عزوفها عن التدخل بشؤون لبنان الداخلية كي يسلم النظام بوجودها في العرقوب او القطاع الاوسط وحقها بالانطلاق منه. فما تقوله المقاومة عن نفسها لا يقرر حدود دورها الفعلي وطبيعة الردود التي يمكن أن تواجهها. وطالما أن مجرد دخول العمل الفدائي الى لبنان كان يشكل نقضا ماديا فعليا لعزلة لبنان السياسية والتحاقه بالامبريالية ويفرض على نظامه مواجهة مع اسرائيل لا يطيقها ولا يريدها، فان محاولة اقتلاع العمل الفدائي وقفل الممر الجنوبي في وجهه، تصبح والحالة هذه رد الفعل الوحيد الممكن والمنتظر صدوره عن التحالف اللبناني الحاكم. ان الامر الجوهري الذي أثبتته تجربة المقاومة في لبنان هو ان معركة فلسطين لا يمكن ان تخاض الا في حدود المصالح والعلاقات التي نسجها تاريخ المنطقة العربية، ولا تملك المقاومة ان تقرر لنفسها اعتباطا صلة تعايش مع انظمة لم تنشأ وتستمر الا لانها شكلت نقاط تقاطع في شبكة تقاسم النفوذ الاستعماري الذي خضعت له المنطقة العربية والذي كان قيام اسرائيل تتويجا له وذراعا يحميه.

وما يصح قوله على قاعدة التجربة اللبنانية للعمل الفدائي، يصبح اكثر صحة ووضوحا حين تكون الساحة الاردنية هي مادة الاستنتاج.

كانت السمة الرئيسية التي طبعت تجربة المقاومة الفلسطينية في الاردن بطابعها هي سمة الانفصام بين الدور الفعلي الذي كانت تباشره يوميا في صلتها بالنظام الهاشمي، وبين نمط وعيها لهذا الدور وتعبيرها الذاتي عنه.

فعليا كانت المقاومة، بنشوئها ونموها وامتلاكها حرية حركة متزايدة في الساحة الاردنية، تضع موضع التساؤل مصير النظام الهاشمي اصلا.

— فهي من ناحية استطاعت بالاضافة الى استقطابها المعارضة الوطنية الاردنية ان تحرر وتطلق اكثرية فلسطينية ظل خضوعها لقبضة النظام الهاشمي مستمرا منذ المؤتمر الذي اعلن وحدة الضفتين قبل عشرين عاما. وتحرير الاكثرية الفلسطينية، ولو تحت شعار العمل باتجاه الارض المحتلة، كان معناه قلب التوازنات التي تأسس عليها الكيان الاردني اصلا وافقاد التحالف الملكي الحاكم قاعدة استمراره التاريخية.

— وهي من ناحية ثانية كانت تباشر موضوعيا عملية تهديم مستمرة لمؤسسات النظام الهاشمي واجهزته وقواعد سلطته، لتنشيء على أنقاضها سلطة بديلة لم يكن مستطاعا ضبطها في حدود الازدواج بمحاذاة السلطة الرجعية، فكان لا بد أن تدخل في تناقض صراعي مع هذه الاخيرة. ذلك ان نمو المقاومة وانتشار سلطتها، كان يعني بحد ذاته التوسع في أرض الفريق الاخر وعلى حسابه.

هكذا فجر وجود المقاومة في الاردن موضوعيا تناقضات النظام الهاشمي دفعة واحدة، بينما كان وعيها الذاتي لطبيعة دورها ينهض على حسابات مشدودة الى تصورات مختلفة.

فشعار عدم التدخل «بالاوضاع الاردنية الداخلية»، وتكرار القول بأن معركة المقاومة تدور مع اسرائيل فقط ولا شأن لها بغير ذلك، والتشديد على أن مطلب العمل الفلسطيني ينحصر في تمكينه من استعمال الاردن قاعدة انطلاق ضد العدو الصهيوني، هذه المقولات كلها تدل على أن وعي المقاومة للدور الذي تؤديه في الساحة الاردنية كان يحوم فوق المنطق الفعلي الذي يحكم علاقتها بالنظام الهاشمي دون أن يتمكن من ادراكه.

ومن هنا اتى برنامجها «الاردني» الداخلي قاصرا عن تقديم جواب على اتجاهات تطور تلك العلاقة واحتمالاتها. وهو أمر دفعت المقاومة ثمنه في النهاية، فلا هي اتجهت لحسم الصراع مع النظام الهاشمي لصالحها عندما كان المد الجماهيري، الذي حملها في اعوام ٦٨، ٦٩، والنصف الاول من عام ٧٠ يضع في يدها امكانات تحرك ضخمة، ولا هي استطاعت ضبط ازدواج السلطة والحفاظ على الممر الذي كانت تستعمله باتجاه الارض المحتلة. الذي حسم الصراع لصالحه هو النظام الهاشمي، وادى الحسم الى اقفال الممر بالطبع.

هذه الاستعادة لتاريخ الصلة التي قامت بين المقاومة الفلسطينية والانظمة الرجعية العربية (النظام الهاشمي بشكل خاص)، تكتسب اهميتها بمقدار ما تنتهي الى تعيين الاختيارات السياسية التنظيمية الراهنة التي لم يعد ممكنا تجاهل احكامها.

— ان الشعار الذي يرفعه البعض قائلين: فلننصرف عن الصراع مع النظام الهاشمي، ولتستعد «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» هويتها الاولى ولتكتف بالعودة الى الاغوار كممر لها نحو الارض المحتلة، هذا الشعار لا يتجاهل الواقع الفعلي فقط، بل هو ينشد المستحيل ايضا. فالنظام الهاشمي، وكل الانظمة الرجعية التي تشبهه موقفا وتكوينا، لن تسمح للمقاومة بعد الان ان تعبر الى فلسطين تحت سمعها وبصرها. واذا كان ميزان القوى بعد الخامس من حزيران ٦٧، انحسار الانظمة مقابل المد الذي حمل المقاومة، قد فرض عليها مرور المقاومة عبر اراضيها قسرا، فان الاختلال في ميزان القوى لغير صالح المقاومة بعد مجزرة ايلول لم يعد يسمح بالفرض ولم تعد المبادرة معه في يد العمل الفدائي كي يقرر لصلته بالانظمة حدودها ومنطقها.

ان الاحتمال الوحيد الذي يبقى مطروحا أمام المنظمات الفدائية، في نضالها المسلح ضد العدو الصهيوني، هو احتمال الانتقال الى نوع من «المقاومة السرية» سوف يكون مطلوبا منها أن تعبر حواجز الانظمة قبل أن تتمكن من الوصول الى اسرائيل. وهو احتمال باهظ التكاليف ومحدود الاثر الراهن بالطبع، لكن أحدا لا يملك الان أن يقرر بديلا له أكثر سهولة.

— واذا كان على المقاومة أن تستجيب لعلاقة صراعية مستمرة بينها وبين النظام الهاشمي، فان شكل الاستجابة لا يمكن أن ينهض الان على شعار: مباشرة العمل المسلح لاسقاط النظام. ففي ظل التراجع الذي فرض على المقاومة نتيجة ايلول وما بعده لا يملك شعار هجومي مثل شعار «اسقاط النظام» أن يسقط النظام فعلا.. ما يمكن أن يولده لا يتعدى سلسلة صدامات من الواضح أن السلطة الرجعية تملك فيها المواقع الاقوى، ليس عسكريا فقط بل وسياسيا ايضا. ان اكمال طريق الصراع مع النظام الهاشمي باتجاه حسمه لصالح المقاومة اخيرا يتطلب سلسلة نضالات سياسية — اجتماعية طويلة يجب ان تتراكم وتجتاز تعرجات كثيرة قبل ان تؤدي الى انضاج الشروط الفعلية لتفكك التحالف الملكي الحاكم وانهياره.

وفي سياق مناقشة تجربة المقاومة السابقة في علاقتها بالوضع العربي لا بد من الاستطراد الى نقطتين:

الاولى — تتناول فهم المقاومة لحدود واتجاهات صلتها بانظمة بورجوازية الدولة العربية، خصوصا تلك التي تعنيها بصورة مباشرة «آثار عدوان ١٩٦٧». فمن الواضح هنا أن المقاومة، بالحاجات الوطنية التي نشأت تلبية لها في الاصل، تشكل نقضا مبدئيا لوجهة الحل السلمي التي لا تستطيع تلك الانظمة الخروج عنها أو اختراقها. هذا التناقض بين الوجهتين كان وسيبقى كثير التعرجات. وطالما أن الفجوة لم تردم بين التفسيرين العربي السوفياتي والاسرائيلي الامريكي لقرار مجلس الامن، فان الصراع حول الحل السلمي — صيغته وشروط تطبيقه — سوف يبقى ماثلا، وهو أمر قد يعطي المقاومة فسحة من الوقت لمتابعة نضالها والحفاظ على بعض مواقعها المهددة، قبل أن يتوحد الوضع العربي الرسمي كله في جبهة حل سلمي واحدة لا حواجز ولا تناقضات بين أطرافها. لكن استغلال المقاومة لهذا الحيز لا يعود موقفا مبررا اذا هو تحول الى عملية تحالف مع تلك الانظمة. فالتحالف هنا، وخصوصا في ظرف تراجع المقاومة بعد أيلول، سوف يعني التحاقها بوجهة الحل السلمي تحت وهم التصور بامكان تعايش برنامجين متناقضين في الاصل.

قد يكون مفروضا على المقاومة الان، في خضم صراعها المصيري مع النظام الهاشمي ان تمتنع عن فتح جبهة صراع مباشر مع أنظمة بورجوازية الدولة العربية. لكن التحاقها بتلك الانظمة سوف يخرجها عن أهدافها ومواقعها الاصلية ليدفع بها من صعيد العمل لتحرير فلسطين الى طريق تشكل الدولة الفلسطينية افضل نهاياته الممكنة.

أما النقطة الثانية — فتتناول فهم المقاومة لمنطق صلتها بحركة الجماهير العربية ونمط استجاباتها في هذا المجال. ان تجربة السنوات الاربع الماضية يجب ان تكون كافية لاسقاط «الاوهام القومية» التي حملها التيار الغالب على المقاومة وتصور من خلالها «كل العرب» مشدودين الى القضية الفلسطينية برابطة ميتافيزيقية مقدسة تمارس تاثيرها من فوق كل المواقع والعلاقات الاجتماعية. لكن هذه السنوات يجب أن تكون كافية ايضا لاختتام عصر التبسيط الثوري لمنطق الصلة بين حركة المقاومة والجماهير العربية، وهو تبسيط يتحمل اليسار العربي القسط الاوفى من مسؤوليته على أي حال. فالمقاومة لم تستطع، وهي لا تستطيع، ان تقلب اوضاع المنطقة ثوريا وتمد «حرب التحرير الشعبية» اليها لمجرد أنها تحمل السلاح ضد اسرائيل والامبريالية. وتاثيرات المقاومة على حركة الجماهير العربية هي اكثر تعرجا بكثير مما تصوره الثوريون العرب. فتوازن القوى الطبقية في كل بلد عربي يبقى العامل الرئيسي الذي يقرر للمقاومة حدود فعلها وتاثيرها في النهاية. وعلى هذه الحقيقة يجب أن يبنى «التحالف العظيم» بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية كي لا يغرق التحالف في الاوهام.

★ ★ ★

ذلك كله يطرح نتيجة تنظيمية بالغة الاهمية: ان الاستجابة للشروط الجديدة التي تواجه النضال الوطني الفلسطيني الان سواء في حدود تصديه المسلح لاسرائيل او في حدود صراعه مع النظام الهاشمي، باتت تفرض تركيبا اخر لحركة المقاومة واشكالا من التنظيم ووسائل العمل لا تستطيع أن تكرر ما سلف لان تكراره مستحيل.. او هو طريق الاضمحلال.

ان الاختيارات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية التي جمدتها المقاومة زمنا طويلا، لم تعد قابلة للتاجيل... ذلك هو الدرس الذي اكدته احداث العام الذي انقضى بين ٥ حزيران ١٩٧٠ و ٥ حزيران ١٩٧١.

---

١ — راجع مقال المقاومة الفلسطينية.. أوضاعها الراهنة وافاق تطورها في العدد الخاص بمناسبة ٥ حزيران قبل عام.

اليمن

ثورة في الثو...

كان لهزيمة حزيران ١٩٦٧ وقع مباشر على اليمن، تجلى بانقلاب موازين القوى في المنطقة لصالح الرجعية السعودية، شرطي الاستعمار الاميركي ورأس حربته. وما من شك في أن العامل المقرر في هذا الانقلاب كان انسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالي من ضمن تسوية بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية اطلقت يد هذه الاخيرة في كل من الجزيرة والخليج مقابل المساعدة المادية التي قدمتها لسد العجز الناتج عن اغلاق قناة السويس.

اذا كان ذلك هو الاتجاه العام للوضع في المنطقة منذ حزيران ١٩٦٧، فان السمة الرئيسية للفترة ما بين حزيران ١٩٧٠ وحزيران ١٩٧١ هي تزايد عدوانية الرجعية السعودية واكتسابها مواقع جديدة — في اليمن الشمالي مثلا — من جهة، وصمود وتجذير القوى الثورية من جهة ثانية.

كان العام المنصرم عام السقوط الفعلي للنظام الجمهوري في اليمن الشمالي. اذ سيطر عليه الاقطاع الجمهوري بالشراكة مع عناصر المردة الرجعية الملكية تحت السطوة المباشرة للسعودية. ولم يبق من الجمهورية غير الاسم. فشرعت الابواب لرؤوس الاموال الاستعمارية، والالمانية الغربية منها على الاخص، الى حد سحب الاعتراف بالمانيا الديمقراطية. وقد ترافق هذا انحياز للمعسكر الامبريالي واعادة الاعتبار للرجعية العميلة واشراكها في الحكم مع تحول تدريجي لشمال اليمن الى قاعدة لشتى عناصر المردة المضادة للثورة العاملة على اسقاط الحكم الوطني في الجنوب من مرتزقة وعناصر من جبهة التحرير ورابطيين واخوان مسلمين. وقد شهدت الاشهر الاخيرة تصاعدا ملحوظا في التحرشات والاستفزازات على الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ان تزايد عدوانية الرجعية السعودية يستهدف على رأس ما يستهدفه اسقاط الحكم الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذي بات يشكل — بالاضافة للثورة في ظفار — العقبة الكأداء أمام بسط سيطرتها على كل الجزيرة والخليج. فكان أن تصاعدت الاعتداءات المسلحة على حدود ج. ي. د. ش بشكل ملحوظ، ان من حيث وتيرتها او اتساعها او حجم القوات المشاركة فيها. وترابط الان على طول مئات الاميال من الحدود بين ج.ي.د.ش. والسعودية قوات نظامية سعودية اضافة الى القبائل المرتزقة وفلول السلاطين والمشايخ المخلوعين. ويكاد لا يمر يوم دون عمليات تسلل وتخريب واسعة النطاق. الخطة ليست صعبة الادراك. انها تكاد تكون تكرارا حرفيا لخطة عامي ١٩٦٧—٦٨ التي تقضي باحتلال المحافظتين الخامسة والسادسة (حضر موت والمهرة) وفصلهما عن جسم ج.ي.د.ش. وترمي السعودية من ذلك الى ضرب عصفورين بحجر واحد: تطويق واسقاط الحكم الوطني في ج.ي.د.ش. بقيادة الجبهة القومية من جهة، وفصل

حضرموت والمهرة عن جسم ج....
يؤدي عمليا، من جهة ثانية، ال...
الرحم بين الحكم الوطني في عدن ...
الخليج عبر ثورة ظفار. هذا يعني ...
ظفار من خلفيتها الامنة وقطع طر...
وضربها من الظهر.

ولقد صمد الحكم الوطني في ج...
أمام هذه الاعتداءات وهزم فلول...
المضادة للثورة. وقدم طلبا للانض...
اتحاد الجمهوريات العربية الا ان...
بتحفظ الاطراف الثلاثة المكونة للات...
تحمل مسؤولية مباشرة عن دولة ...
حالة من المواجهة العسكرية اليوم...
الاستعمار (الاعتداءات البريطان...
على الحدود مع ظفار) ومع الرج...
السعودية. هذا بالاضافة الى ر...
للتسوية المسماة سلمية ولمشروع ...

وفي الوقت الذي تصمد فيه جمهو...
الديمقراطية الشعبية أمام الاعتداءا...
الخارجية الرامية اما الى اسقاط...
الوطني واما الى تحييده في المعرك...
الرجعية السعودية واليمن الشمالي...
الصلة بينه وبين الثورة في الخليج...
عدة تطورات داخلية الى عملي...
للنظام. وقد عبرت هذه العملية ...
باطلاق مبادرات المنتجين انفسهم لل...
وسائل الانتاج وادارتها بانفسهم. ...
المبادرات بدايات «ثورة في الثورة ...
للتطوير والتكامل. وقد عبرت عن...
بحادثتين هامتين خلال الاشهر الما...

الحادثة الاولى هي سيطرة ال...
مساحات من الاراضي وادارتها في...
بمساندة وتأييد الجبهة القومية. ...

أما الحادثة الثانية التي انطلق...
الشهر الماضي، وما زالت مستمرة...
انتفاضة الصيادين والبحارة وعمال...
ومصادرتهم لكافة وسائل انتاج ا...
قوارب وبواخر وشباك وادارتها ...
لمصلحتهم.

وراء عمليات المصادرة والسيطر...
اعتقاد راسخ لدى الفلاحين والصيا...
والعمال وسائر الفقراء بأن المجابه...
للاستعمار لا تكون الا بتكنيس بقا...
الانتاج الاقطاعية — الراسمالية و...
الدولة الرجعي، وان الانتقال للا...
ضمانته مواصلة صراع طبقي حاد...
الطبقات والفئات الرجعية. وه...
عبرت عنه اللجنة المركزية للصيادين ...
في ٢٣ من الشهر الماضي اذ ختمته ...
التالية:

«لقد كسر الطوق الذي طوق ا...
جحافل الصيادين لعشرات السنين ...
وسندخل بانتفاضتنا هذه ميدان ال...
السياسي الثوري لحماية مكتسباتنا ...
في مواجهة تحديات جبهة تحالف الط...
اليمنية، ركائز الامبريالية والمص...
العالمية في ارضنا.

فيا جماهير اليمن الكادحة توحد...
ضد اعدائك المستغلين المتمثلين ب...
الطرقات الرجعية المتخلفة.

تحيا افكار الطبقة العاملة مرشدة ...
النصر الدائم للجماهير اليمنية...
والهزيمة الدائمة لاعدائها.

ولتحيا الجبهة القومية تنظيما ثو...
المزيد من التحولات الثورية في ارض...

السنة الرابعة لهزيمة ٥ حزيران

١٩٧٠ ١٩٧١

سجل الأحداث في عام

من ضرب المقاومة الفلسطينية إلى «الانقلاب» المصري

حزيران ١٩٧٠ :

● ٩ حزيران — قتال عنيف في عمان بين الفدائيين والقوات الاردنية . الملك حسين ينجو من محاولة اغتيال . اتفاق على وقف اطلاق النار .

● ١٠ حزيران — اتفاقية من عشرة نقاط بين الفدائيين والسلطات الاردنية .

● ١١ حزيران — نقضت السلطات الملكية للاتفاقية . الملك يرضخ لمطالب الفدائيين باقصاء الشريف ناصر بن جميل وضباط اخرين. الملك يعين نفسه قائدا للجيش .

● ١٧ حزيران — الملك يتحدث عن مؤامرة ضد الجيش والفدائيين والشعب . وعرفات يعلن في تصريح له انه يرفض « المغامرة » .

● ٢١ — ٢٢ — حزيران — مؤتمر مصغر لرؤساء الدول العربية في طرابلس . تعيين لجنة من اربعة للتحقيق في حوادث الاردن .

● ٢٥ حزيران — روجرز يعلن عن مبادرات جديدة للسلام .

● ٢٦ حزيران — الشريف ناصر يحال الى التقاعد .

● ٢٧ حزيران — تاليف حكومة اردنية جديدة برئاسة عبد المنعم الرفاعي وعضوية عناصر قريبة من الفدائيين .

● ٢٩ حزيران — غولدا مائير تنتقد مبادرة روجرز للسلام التي تقترح هدنة ثلاث اشهر .

● ٣٠ حزيران — صحيفة معاريف الاسرائيلية تؤكد أن أغلبية الوزارة تؤيد موقف مائير من مقترحات روجرز .

تموز ١٩٧٠

● ١ تموز — نيكسون يصرح انالسياسة الاميركية يهمها تامين توازن القوى شرقي المتوسط ومد اسرائيل بالوسائل الكفيلة بمنع العرب من القضاء عليها .

● ١٠ تموز — اتفاقية بين الحكومة الاردنية واللجنة المركزية للمقاومة تؤمن حرية الحركة للفدائيين « بحدود سيادة الدولة » .

● ١٣ تموز — ممثلو المعارضة والموالاة في الكنيست ، يوافقون على موقف ابا ايبان الذي يعتبر أن كل اقتراحات لا تصدر اما عن الجانب العربي أو الاسرائيلي لا امل لها بالنجاح

● ٢٦ تموز — موافقة جماعية في مجلس الوزراء الاردني على مشروع روجرز .

● ٢٧ تموز — الاوساط الدبلوماسية الاميركية تعتبر أن السياسة الاميركية تمارس ضغوطا « ودية » على الدولة الاسرائيلية .

اب ١٩٧٠ :

● ٧ اب — وقف اطلاق النار على قناة السويس عند منتصف الليل . المظاهرات المعادية لمشروع روجرز تتوالى منذ ايام في عمان . ثانت يعلن عودة يارنغ الى ممارسة مهمته .

● ٩ اب — اللجنة المركزية لحركة المقاومة تعلن في اجتماع موسع في عمان ، رفضها لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ — ورفضها للمقترحات الاميركية للسلام في الشرق الاوسط .

● ١١ اب — عينت الاردن ، بعد مصر ، ممثليها في المحادثات مع يارنغ .

● ١٣ اب — اسرائيل تتهم العربيةالمتحدة بخرق وقف اطلاق النار مرات متكررة . كذلك تتهم مصر بتركيزها لقواعد صواريخ ارض — جو سوفياتية الصنع على قناة السويس قبل بضعة ساعات من وقف اطلاق النار . موشي دايان يعلن أمام الكنيست انه طلب من اميركا التدخل لارجال الصواريخ الى قواعدها السابقة .

● ١٦ اب — فتح تتهم السلطات الاردنية بانها تريد طعن منظمات المقاومة في الظهر .

● ١٧ اب — عرفات يزور بغداد . مصر وبغداد تتبادلان التهم بالتضييق على حرية مواطني كليهما .

● ١٩ اب — مالكوسكي يوافق على اتهامات اسرائيل لمصر لنقلها قواعد صواريخ أرض — جو الى ضفة القناة ويصر على بدء محادثات السلام باشراف يارنغ .

● ٢٠ اب — الحكومة الاسرائيلية تذيع رد ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي على يارنغ . ابا ايبان يؤكد أن المحادثات يجب ان تتم على مستوى وزراء الخارجية وفي مكان اخر غير نيويورك . ويؤكد أن تلك ليست شروطا مسبقة .

— وصول الحسين الى القاهرة وبدء محادثاتهمع ناصر .

— ازدياد حدة الازمة بين القاهرة وبغداد .

● ٢٣ اب — الوزارة الاسرائيلية تعين ابا ايبان ممثلا لها في المحادثات مع يارنغوتعين يوسف تكواه ممثل اسرائيل الدائمفي الامم المتحدة مساعدا لابا ايبان .

● ٢٩ اب — الملك حسين يوجه انذارا عنيفا للمقاومة الفلسطينية .

أيلول ١٩٧٠ :

● ٢ أيلول — محاولة فاشلة لاغتيال الملك حسين . العراق يهدد بالتدخل لصالح المقاومة — كذلك سوريا .

● ٥ أيلول — الحكومة الاردنية تسحب قواتها من عمان « لتهدئة الوضع » .

● ٨ أيلول — اللجنة المركزية للمقاومة تنقض اتفاقية وقف اطلاق النار الموقعة قبل ساعات بعد تجدد الاشتباكات في الشمال .

● ١٠ أيلول الجبهة الشعبية تختطف عدة طائرات .

● ١٤ أيلول — اشتباكات جديدة في شمال البلاد بين الفدائيين والقوات الاردنية .

● ١٦ أيلول — عودة الجبهة الشعبية الى اللجنة المركزية بعد خروجها منها في ١٢ أيلول .

● ١٧ أيلول — مكتب فتح في بيروت يعلن أن الملك حسين قد أصدر أمرا للوحدات المدرعة الاردنية بالتحرك الى وسط عمان لتحطيم قواعد الفدائيين .

● ٢٤ أيلول — اطباء مستشفى الاميرة بسمة يوجهون نداء لانقاذ المستشفى من القصف .

● ٢٨ أيلول — وفاة عبد الناصر بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحسين وعرفات في القاهرة .

● ٣٠ تشرين أول — تشكيل الوزارةالاردنية الجديدة برئاسة وصفي التل .

كانون الثاني ١٩٧١ :

● ١ كانون الثاني — موافقة اسرائيل على المباحثات مع يارنغ — ابا ايبان يوجه نداء الى الدول العربية بالمناسبة .

● ٢ كانون الثاني — وصول يارنغ الى نيويورك قادما من موسكو .

● ٣ كانون الثاني — لقاء عرفات — سلام في بيروت — اعلان اغلاق مكاتب فتح في لبنان .

● ٤ كانون الثاني — بيان الديمقراطية — الشعبية — الصاعقة « ضد الاساليب المتسلطة لبعض المنظمات الفلسطينية » .

● ٥ كانون الثاني — انعقاد المؤتمر اليهودي العالمي في نيس — فرنسا برئاسة غولدمان .

● ٧ كانون الثاني — زيارة محمود رياض لفرنسا .

● ٨ كانون الثاني — تجدد الاشتباكات في عمان بعد مغادرة الباهي الادغم للعاصمة باربع وعشرين ساعة .

— عرفات يوجه نداء للرؤساء العرب للتدخل .

● ٩ كانون الثاني — سوريا تحذر الاردن.

● ١١ كانون الثاني — حسين يعلن من لندن تاييده الكامل لاجراءات اخيه وكبار المسؤولين ويرفض « الوصاية العربية » .

● ١٢ كانون الثاني — الباهي الادغم يقابل الحسين في لندن .

● ١٣ كانون الثاني — اتفاق بين الحكومة الاردنية والفدائيين بعد خمسة ايام من القتال ينص على :

— لجنة مشتركة لتحديد مواقع الفدائيين .

— اعادة اسلحة الفدائيين المصادرة .

— وضع اسلحة الميليشيا في مخازن خاصة مراقبة — بدء جمع الاسلحة فورا على أن ينتهي ذلك في ٢٢ كانون الثاني .

● ١٣ كانون الثاني — وصول بودغورني الى القاهرة على رأس وفد سوفياتي كبير.

● ١٤ — ١٥ كانون الثاني — قصف اسرائيلي للصرفند في لبنان — القصف وصل الى اعمق مدى حتى الان .

● ٢٢ كانون الثاني — انسحاب اخر جندي عراقي من الاردن .

شباط ١٩٧١ :

● ٥ شباط — تجديد وقف اطلاق النار للمرة الثالثة .

● ٨ شباط — روجرز يوجه نداء الى الطرفين المصري والاردني يدعوهما لاخذ مواقف متجانسة :

● اعادة سيناء لمصر واعتراف مصر بالسلام — توقيع معاهدة محددة .

● القبول العربي بالدولة الاسرائيلية — اعادة بعض الاراضي المحتلة .

● ١٥ شباط — موافقة القاهرة على نداء روجرز .

● ٢٦ شباط — غولدا مائير توجه ردها الى القاهرة مباشرة وليس الى يارنغ : تحدد رفضها للعودة الى حدود ما قبل ٦٧ ورغبتها في الحوار المباشر .

اذار ١٩٧١ :

● ١ اذار — السادات يزور موسكو .

● ٥ اذار — رسالة من السادات الى نيكسون .

● ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨اذار — حوادث مدينة اربد — الهجوم على المستشفى

● ازدياد وتيرة وصول السلاحالسوفياتي الى مصر .

● ٢١ اذار — مظاهرة ضخمة في بيروت ضد الحسين .

نيسان ١٩٧١ :

● ١ نيسان — السادات يعلن عن استعداده لفتح قناة السويس .

— نسف خط انابيب نفط السمرا فيالاردن.

— بومبيدو يستقبل رياض .

— تعليق مهمة يارنغ .

● ٢ نيسان — نداء من ليبيا ، سوريا ، العراق ، السودان يندد بالعناصر المخربة في حكومة الحسين .

— سحب الضباط من لجنة المراقبة العربية المنشأة في تشرين الاول .

● ٣ نيسان — نداء من عرفات الىالحكومات العربية بالتدخل .

● ٤ نيسان — افتتاح مؤتمر الحزب العمالي الاسرائيلي . اتجاه لتوحيد الماباي.

● ٥ — ٦ نيسان — اشتباكات في عمان وجرش .

● ٦ نيسان — انتهاء مؤتمر الحزب العمالي الاسرائيلي : التسوية مع العرب لا يجوز أن تؤدي الا الى ادخال بعضالتعديلات الطفيفة على الحدود .

● ٨ نيسان — الفدائيون ينسحبون من عمان بعد ليلة هادئة .

● ٨ نيسان — حملة مصرية على اسرائيل — صلاحيات استثنائية للمحافظين — راديو القاهرة يعاود السماح لفتح بالبث من محطاته — حملة تعبئة في الاتحاد الاشتراكي .

العراق

القمع ، الاستعمار النفطي ، تواطؤ أيلول .. ملامح الهزيمة على الحكم

لم يتعرض العراق ابان الحكم العارفي للنتائج المباشرة لحرب حزيران. غير أن شمول النتائج السياسية للهزيمة الوضع العربي بمجمله لم يستثن الحكم العراقي بالطبع . فكان وقع هذه النتائج عليهعاملا معجلا ، على قاعدة عوامل الانهيار الاخرى الكامنة فيه ، في سقوطه على اثر الانقلاب العسكري البعثي في تموز ٦٨ .

كانت هذه العودة للبعث العسكري ،برجاله انفسهم الذين قادوا حكم الارهاب عام ٦٣ ، بعد سنة تقريبا على نهاية حرب ٦٧ ، تتيح للعائدين فرصة مزدوجة : التبشير بسياسة ديمقراطية ، منفتحة وجبهوية .. أي واعد مبطن بقطع الصلة مع ارهاب الامس . ومن ثم بالطبع ، وكما هو حال كل انقلابيهما بعد ٦٧ ، اعلان تمثيل موقع الرد البديل على منطق الهزيمة .

اتيح لهذا الادعاء الاخير ، بعد القبول المصري بالمقترحات الاميركية خاصة عام ٧٠ ، أن ينتفخ الى حدوده اللفظية القصوى في شكله المعارض لحلول التصفية والمساند « المطلق » للمقاومة الفلسطينية . وكان ما يسمح بذلك ، الى جانب مأزق الانظمة القابلة بهذه الحلول والنهوض الذي عرفته المقاومة في أعوام ٦٨—٦٩— أوائل ٧٠ ، اعتبار أساسي واضح : البعد النسبي عن ميدان المواجهة المباشرة اضافة الى عودة ظاهرة الذيل من معاصرة الهزيمة ونتائجها المباشرة .

امتحن هذا الادعاء على أكثر من محك ، في أيلول — المجزرة خاصة ، فكان يخرج دوما على الصورة التي نراه فيها اليوم .. مجردا من كل أثر حقيقته الظاهرة .. ومنضويا ، في السلوك الفعلي للحكم العراقي ، على حقيقة مناقضة تماما .

انحصرت مناهضة الحكم العراقي لحلول التصفية في حدود لفظية بحتة وحرب كلامية عاجزة . كما كانت دعوته البديلة لانتهاج طريق « الكفاح الشعبي المسلح » لغوا فارغا .

فلا المناهضة حاولت ان تترجم نفسها بالطبع في طراز مختلف من المواجهة ، فيما ظهر بوضوح أنها لا تستهدف ، كما عبرت عن ذلك وثيقة سرية لحزب البعث العراقي تم نشرها، سوى تلقف « الفرصة الذهبية » لتراجع الناصرية . ولمصالح من ؟ لصالح حكم من الطراز نفسه على صورة أشد تخلفا وقمعية ! كذلك لا الدعوة لانتهاج « الكفاح الشعبي المسلح » كانت قادرة أن تتجسد فعلا ، بالطبع أيضا ، حتى في مبادرات أولية ، سوى ما كان الحكم ، وما زال ، يخوضه من « حرب نظامية » ضد الحركة الوطنية الكردية ، التي لم تكن اتفاقية اذار سوى هدنة مؤقتة لها ، ومجمل الحركة الجماهيرية . فهي دعوة كانت لا تتجانس اطلاقا مع طبيعة حكم مناهض أصلا « للكفاح الشعبي » ، مسلحا كان أم غير مسلح !

كان امتحان الوجه الاخر لادعاء الحكم العراقي ، مساندة المقاومة ، امتحانا مباشرا .

تجدد الاعتقالات في العراق

جرت في الاونة الاخيرة حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت العديد من القوى الوطنية ومن بينها الشيوعيون العراقيون والحركة الاشتراكية العربية وحزب البعث اليساري وحزب الوحدة الاشتراكي .

هذا وقد تم تشكيل لجنة سرية في وزارة الخارجية تابعة لمكتب الامن القومي الذييشرفعليه صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي مهمتها تعقب تحركات العناصر التقدمية العراقية في الخارج وجمع المعلومات عن نشاطاتهم والقيام باعمال الخطف والاغتيالات . وتتشكل هذه اللجنة منجلادي ومجرمي « قصر النهاية » .

وتاتي حملة الارهاب الجديدة هذه في الوقت الذي اخذت فيه العلاقات تتازم بين البعث الفاشي الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب رفض البعث تنفيذ البنود الرئيسية لاتفاقية ١١ اذار واعتقال وخطف بعضالعناصر الكردية.

منذ البداية انخرطت كافة أشكال مساندته المزعومة في مجرى سعيه ، خاصة ، لاستغلال « الفرصة الذهبية » التي لاحت له في افق الاوضاع العربية . هكذا أقدم الحكم الى انشاء منظمة فدائية تابعة له لم يكن لقيامها ثمة أدنى مبرر من زاوية مصلحة المقاومة . فقد استهدف فقط من وراء ذلك اضافة « اسم مقاوم » الى الامتدادات الدعاوية للحكم يوفر له في الداخل ، من جهة ، تغطية لسياسته القمعية بما فيها الموجهة ضد منظمات المقاومة بالذات (اغلاق مكاتبها وملاحقة قواها المتقدمة) ، ويتيح له ، من جهة أخرى ، أساسا « فلسطينيا » في مواجهته الكلامية ضد محاور عربية أخرى . ولم تشذ المساعدات العينية الاخرى (مال ، اذاعة ، سلاح ..) عن هذه الاغراض ، فقد كانت مقابلا لشراء سكوت اطراف كان موقعها يؤهلها ، فما لوسارت في سياسة فرز للقوى الحليفة الحقيقية ، أن تضع الحكم أمام طبيعته الفعلية المعادية للحركة الثورية بما فيها حركة المقاومة . في نفس الاتجاه قدم الحكم دور القطعات العسكرية التي بعث بها الى الاردن باعتباره قوة دعم للمقاومة ودرع لامة ، فيما لم يكن في الواقع سوى ابعاد لقيادات عسكرية متمردة .

هكذا كانت كافة هذه الاشكال من الدعم المزعوم أبعد من أن يساهم في تنمية قوى المقاومة والارتقاء بمستوى مواجهتها للعدو الاسرائيلي ومؤامرات السلطة العميلة في الاردن . فقد كان واضحا ، على العكس ، أن نوعيتها كانت تشير منذ البداية الى طبيعتها الملغومة واتجاه انقلابها ، امام أول محك لها ، الى تواطؤ مفضوح .

كان يتوافر للحكم العراقي ، قبل أيلول ٧٠ هامشا تضليليا واسعا . كان يمكن لمنظمته الفدائية مثلا ، على هزال دورها ، ان تقطف مع الاخرين ثمار انتصارات المقاومة وان تشاركهم ، في أسوأ الاحوال ، انتكاساتها دون أن يطالها أحد في تقييم دورها المتميز . كما كان يمكن للحكم العراقي ، ازاء اقفال القاهرة لصوت العاصفة ، ان يقدم اذاعته ويغدق أمواله .. طالما أن المعركة دائرة في ميدان اخر وضد طرف اخر ودون ان ينبري أحد لمطالبته في أن يباشر أشكالا مختلفة من المواجهة عدا هذه التهرجات .

غير أن الامر لم يكن كذلك بالنسبة للتواجد العسكري . كان على هذا الاخير ان يثبت دوره المزعوم امام مواجهة شاملة كمواجهة أيلول دون أن يتوافر له هامش للافلات من خيار واضح : اما الدعم واما التواطؤ . ولم يكن له للاعتبارات السالفة التي أملت دوره الحقيقي الا أن يتواطأ . وقد تواطأ فعلا : فقد تخاذل الحكم العراقي عن مساندة المقاومة ، رغم مناشداتها المتكررة ، وهي تتعرض لمؤامرة تصفية شاملة من قبل النظام الهاشمي العميل، وترك قواتالجيش الاردني ، كما اصبح معلوما ، تمر من أمام قطعاته العسكرية وهي متوجهة لاقتراف جرائمها ضد المقاومة دون تصد ، وتوج كل ذلك باتصال مع الملك حسين ، كما حملت أخبار حينها ، لتوكيد « وقوف العراق على الحياد في الصراع الدائر » .. ثم استكمل هذا التواطؤ العملي أخيرا بسحب قطعاته العسكرية من الاردن لتحاشي الخيار من جديد .

كان منتظرا ، ازاء الاستنكار الجماهيري العارم لهذا التواطؤ ، ان يقدم الحكم العراقي حجته الموهومة لعدم مساندته المقاومة : تفويت الفرصة على تدخل اميركي محتمل . ولم تكن هذه الحجة الا لتنقلب على منطق مزاعمه حول « الكفاح المسلح » باستبعاد هذا الاحتمال (التدخل الاستعماري) في مثل هذا الاسلوب من المواجهة . اي في الواقع استبعاد فعلي لامكان اعتماد هذا الاسلوب أصلا ، ولم يكن على اية حال ثمة جديد في ذلك على الاطلاق .

لقد كان تواطؤ الحكم العراقي في ايلول حتميا . فهو محصل وامتداد لمصالح وارتباطات وتاريخ فئات عسكرية حاكمة امتهنت العداء لكل انطلاقة ثورية . وهو موقف لا صلة له باية « نفسية مريضة » كما يحاول أن يقنعنا منظرو البعث المحرجون. فالارتكاز على القواعد الرئيسية للسيطرة الاستعمارية المتمثلة بالشركات النفطية الاحتكارية لا يمكنه ان يولد الا نظاما قمعيا يوفر الحفاظ على هذه القواعد الضامنة لوجوده واستمراره .

وان نظاما يقمع حركة الجماهير، لا يمكنه المساهمة في معركة الجماهير لازالة كيان القمع .. او ان يساند قوى هذه المعركة في تعرجات مسيرتها .



الوضع اللبناني

تيار وطني يتأسس على قواعد صلبة
حركة مطلبية متقدمة
كتل حكم مفككة

عندما دخل لبنان حزيرانه الرابع قبل عام ، كانت الحركة الوطنية التي ولدتها احداث نيسان وتشرين من العام السابق قد دخلت عمليا مرحلة من التقهقر التدريجي ما زالت مظاهره مستمرة حتى اليوم . وقد انتهى بها ذلك الى التراجع عن كثير من المواقع التي انتزعها نضال الجماهير اللبنانية دفاعا عن حق المقاومة في استخدام الارض اللبنانية قاعدة ، وملاذا .

لكن سلسلة التراجعات التي بدأت بمواجهة العرقوب ، مرورا بهجوم السلطة المضاد ، وضربة ايلول ، لم تكن نازلة من السماء ، بل كانت نتيجة طبيعية للشروط التي حكمت انطلاقة الحركة الوطنية في لبنان ، وبالتالي نوع قواها ومعاركها ، اطرها ، واساليب عملها . فطوال المرحلة التي شهدت نمو النضال الوطني ، كان قد بدا واضحا بشكل صارخ ، ان الحركة الوطنية لا تستطيع ان تقدم الدعم للمقاومة الفلسطينية الا في المناسبات ، وتحرير الاحياء كان يتم على يد كتل مسلحة لا برنامج لديها ولا مشروع «تغيير» في أي من المجالات السياسية والاجتماعية . والعمل الوطني نفسه كان لا يلبث في معظمه ، ان يتقولب في قوالب علاقات الاحياء ، والزعامات المحلية ، ما عدا قسم ضئيه منه. فالقوى الطبقية الاساسية ، العمال والفلاحون والفئات الكادحة من البرجوازية الصغيرة ، كانت بعيدة عن المعركة بصفتها الطبقية . في الوقت نفسه لم تستطع الحركة الوطنية ان تتغلب على انغلاق صغار المنتجين والتجار والموظفين في الريف ، على مصالحهم الضيقة وارتباطاتهم القديمة . أي أن المعركة الوطنية افتقدت قواها الطبقية الاساسية ، القوى التي لم تتعرف في صراع المقاومة الفلسطينية ضد الامبريالية ، على مستقبلها وعلى معركتها هي . في ظل هذه الظروف كان محتما لقاعدة العمل الوطني ان تبقى متنافرة وغير مستقرة ، وبالتالي غير قابلة لاي تأطير فعلي يكسبها نوعا من الثبات . وحتى في الحالات التي شهدت اتساعا نسبيا لهذه القاعدة لم يكن الاتساع نفسه وليد عوامل داخلية ذات صلة بالعمل السياسي المباشر . بل كان مرتبطا على الدوام بعوامل خارجية (عربية على الاخص) يدخل فيها وضع المقاومة نفسها كعنصري أساسي . أدى ذلك الى ارتهان وضع الحركة الوطنية في نهاية المطاف بأضعف الحلقات في الجبهة المعادية للامبريالية واكثرها اهتزازا وعرضة للانهيار . حتى اذا ما تراجعت هذه العوامل ، بعد ايلول ، انحسرت الحركة الوطنية الى اقصى حدود المضيق ، وبرز عجزها مجددا في اكثر من مناسبة وامتحان . لكن بينما كانت هذه الحركة تراجع الى حدودها الاصيلة ، كانت شروط معركة وطنية أوسع قد اخذت بالنضوج . وهي هذه المرة تنمو وتتغذى من تناقضات العلاقات الطبقية التي خلقتها الامبريالية وما فتئت تجددها .

فقد كانت الطبقة العاملة مع العمال الزراعيين وصغار الفلاحين والفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، اكثر الطبقات تضررا في الفترة التي بدأت مع ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وما زالت مستمرة . فهي خلال هذه الفترة شهدت تراجعا مستمرا في أوضاعها المعيشية بسبب غلاء الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للاجور ، وبسبب شروط السكن والتطبيب والتعليم القاسية . يضاف الى ذلك ضيق مستمر في سوق العمل المغلق في وجه الالاف الذين يفدون اليه سنويا . ولم تسهم المعركة الوطنية في دفع النضال العمالي المطلبي وتغذيته بل على العكس . ادت المعركة الوطنية الى خفوت شبه تام في المعركة المطلبية . ولم تستعد هذه الاخيرة بعض النشاط الا مع بدء عام ١٩٧٠ ، عندما فرضت النقابات العمالية على الدولة تحديد موعد البدء في تنفيذ الضمان الصحي . وفي اخر صيف ١٩٧٠ ، توالت الاضرابات بصورة متتابعة : عمال التنظيفات، عمال تمديدات الهاتف . عمال الريجي في الغازية . الاستعداد للاضراب العام في اول شباط . ورافقت هذه الاضرابات العمالية صدامات بين الفلاحين والاقطاعيين في عكار ، وحركة طلابية واسعة امتدت على طول السنة الدراسية بين حركة الثانويين وحركة الجامعيين .

ان ما سبق يشير الى حقيقة اساسية . فالمعارك الجديدة ، وان كان معظمها يدور حول مطالب « مهنية » ، تملك بالتأكيد مضمونا وطنيا وديمقراطيا ، أي سياسيا . فالمشاكل التي تتناولها المعارك المطلبية الراهنة ليست في نهاية المطاف الا مشاكل سيطرة الرأسمالية المصرفية التجارية نفسها وما ينجم عن هذه السيطرة من تركيب اقتصادي وعلاقات سياسية تخنق أية امكانية للتطور والنمو : وفي هذا الاطار بالذات تدخل مشكلات مثل ضمان العمل وثباته ، علاقة الاجور بالاسعار ، تخفيض كلفة المعيشة بمختلف اجزائها : الطب ، السكن ، التعليم .. الخ .

ولا تتوقف نتائج النهوض الجماهيري المطلبي عند هذه الحدود فحسب بل تتعداها بالتأكيد الى مجال العلاقات السياسية نفسها، فاضطرار الطبقة العاملة لبناء تنظيمات نقابية جماهيرية كشرط حيوي للدفاع عن مصالحها وحمايتها ، يسحب من الاقطاع المحلي والطائفي القوى التي يرتكز اليها ، في نفس الوقت الذي يفضح فيه عجز هذه القوى عن ان تواجه مشاكل تتعدى نطاق اهتمامها الانتخابي المباشر . أي نطاق الدائرة والمنطقة ، كما يمتحن في الوقت نفسه مقدرة الادارة اللبنانية على فرض تنظيم اكثر للمصالح الرأسمالية المسيطرة .

الا ان الامر الاساسي يبقى ، في أن المعارك الجديدة ترسم تدريجيا قاعدة من المصالح المشتركة تربط بين الطبقة العاملة وبين مختلف اطراف الحركة الجماهيرية ، وتضع الطبقة العاملة نفسها في موقع القيادة للتحالف الموضوعي الممكن بينها وبين هذه الاطراف . في نفس الوقت الذي يدفع فيه طابع المعركة الوطنية ، الديمقراطي والطبقي ، الى الوراء بالقيادات « الوطنية » التقليدية والقوى الملتحقة بذيلها ، والتي برهنت عن عجزها المطلق عن الخروج من اطار التوازنات اللبنانية ، وهو أمر يستحيل معه على هذه القيادات ان تكون طرفا في المعركة الوطنية ويجعلها على العكس ، وبالضرورة ، في الموقع الذي يحارب الجماهير اللبنانية ويعادي مصالحها .

اذا كانت المعركة الاساسية من اجل تحرير الانتاج الداخلي وتكامله، ضد السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية فان الطبقة العاملة هي طليعة القوى الوطنية التي تناضل من اجل تحرير المنطقة العربية ولبنان ، من السيطرة الامبريالية ، ومن الحدود التي تحمي هذه السيطرة في قلب المنطقة العربية .

الثقافة العربية ٧١

اليوم في الاسواق

عدد خاص:

الحركة الطلابية والثورة

- خطاب سري لشارل مالك ضد مجلس طلبة الجامعة الاميركية
- مقابلة خاصة مع القائد الطلابي البريطاني طارق علي
- ندوة عفوية مع قادة « حركة الوعي »
- الانعزالية الشابة والولادة الطلابية الجديدة — كميل حوا
- رسالة من انقره حول علاقة « جيش التحرير » بالحركة الطلابية التركية
- مناضل طلابي مغربي يناقش التراث الثوري للحركة الطلابية المغربية
- نحو حركة طلابية ثورية : النظرية والممارسة — ارنست ماندل
- هايد بارك الجامعة الاميركية ! — محمود حداد
- ولقاء مع رئيس التحرير الزائر : تيسير قبعة

بيان تجمع الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية بمناسبة الخامس من حزيران

أصدر تجمع الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان بيانا بمناسبة الذكرى الرابعة للهزيمة هذا نصه :

يطل علينا الخامس من حزيران سنة ١٩٧١ والمخطط التصفوي الاجرامي يجري تنفيذه على مدى أرض الاردن ، في جو دعوات تبذر بذور الاستسلام للواقع الصهيوني في فلسطين وفي الوطن العربي عموما ، متمادية في التشكيك بالثورة الفلسطينية ، ومستميتة في التدليل على عقم الكفاح الفلسطيني المسلح .

لقد تغير الوضع من أساسه مع قدوم مرحلة المجابهة المباشرة للحملات التصفوية ، وظهر للجماهير العربية عجز الانظمة ، لا عن ممارسة استراتيجية التحرير وحسب ، بل اقدامها منذ موافقتها على قرار مجلس الامن، على التنازل تلو التنازل حتى وصل بها الامر الى الاعتراف العملي باسرائيل .

وازاء هذا العجز المتمادي المتأصل في بنيتها ، وردا على حملات التصفية ، أخذت جماهير غزة والضفة الغربية الصامدة ببطولة نادرة رغم عمليات الارهاب والتمشيط والتهجير ومعسكرات الاعتقال ، تصعد نضالها وتقول لا للصهاينة المحتلين وللمتخاذلين المستسلمين والمتآمرين الدافعين بشعب فلسطين للتنازل التام عن حقه التاريخي في مجموع التراب الفلسطيني مقابل كيان سياسي مسخ أو بدون أي مقابل .

ان الجماهير الفلسطينية تؤكد يوميا رفضها وتخط بدم ابنائها الاشاوس طريق الرفض الفعلي ، فتؤكد كل يوم للعالم أجمع أن شعبنا العربي الفلسطيني حي لا يموت ، وان الفشل سيلحق بكل محاولات الابادة الجماعية الممهدة لتصفية القضية الفلسطينية برمتها .

والجماهير العربية في الاقطار المحيطة بأرض المعركة وعلى مدى الوطن العربي الكبير تناضل معها مبصرة لا كيف والى أين تتجه في الوقت الحاضر بل كيف والى أين ينبغي أن تطور نضالها في المستقبل ، واعية متطلبات ميزان القوى على الساحة الفلسطينية الاردنية وعلى الساحة العربية ، ومضاعفات ميزان القوى العالمي مؤمنة بأنها جزء من هذا الميزان ، قادرة في تصاعد نضالها على تحريكه وعلى الاسهام الفعلي في تغييره لصالحها ولصالح الحركة الثورية في المنطقة وفي العالم أجمع .

لقد وعت جماهيرنا الدروس الاساسية لهزيمة الخامس من حزيران وما بعد حزيران وهي مصممة اليوم أكثر من أي وقت مضى على استيعاب الحقائق وممارسة المراجعة الثورية في معان النضال .

الحقيقة الاولى — ان هزيمة الخامس من حزيران لم تكن هزيمة للجماهير العربية بل هزيمة للانظمة التي ابعدتها عن عملية المجابهة للهجمة الصهيونية الامبريالية على الوطن العربي منذ وعد بلفور حتى يومنا هذا .

الحقيقة الثانية — ان الجماهير العربية المنظمة هي وحدها قادرة على هذه المواجهة وعلى تحمل مسؤولياتها الوطنية في وجه الاستعمار الاسرائيلي الاستيطاني المرتبط عضويا بالصهيونية العالمية وبالامبريالية ، وفي رأسها الامبريالية الاميركية .

الحقيقة الثالثة — ان الطبقات الحاكمة في الاقطار العربية على تنوع طبيعتها وارتباطاتها وتناقضاتها ، قد أفلست تاريخيا، وان الجماهير الشعبية الكادحة المنظمة هي البديل القادر على تحمل المسؤولية الوطنية .

الحقيقة الرابعة — ان اسرائيل بحكمنيتها وارتباطاتها العضوية بالصهيونية العالمية وبالامبريالية ، لن تهزم الا بمواجهة فلسطينية وعربية موحدة ومعارك طويلة مريرة قاسية ، لا مجال فيها لاي تردد خشية النتائج التي ستجلبها مثل هذه المواجهة الفعلية .

الحقيقة الخامسة — للثورة الفلسطينية المسلحة خصائص نضالية تميزها عن باقي الثورات التحررية القائمة في العالم اليوم . فلا بد من أن تتكامل الستراتيجية الثورية الفلسطينية العربية في خضم المعركة ، وخوضها بالمستوى الفكري والسياسي والتنظيمي المطلوب من خلال جبهة شعبية عربية معادية للوجود الصهيوني على الارض العربية وللامبريالية العالمية ولامتداداتها المحلية وقادرة فعلا على احباط مختلف الحلول التصفوية والمحافظة على القوى الذاتية للمقاومة الفلسطينية ولحركة التحرر العربي .

الحقيقة السادسة — ان مثل هذه الجبهة الشعبية العربية المنظمة للطاقات الجماهيرية ، لا يمكن أن تقوم الا من خلال نضال متنام دوما من أجل تكوين محور ثوري أساسي في كل قطر عربي ، ولا سيما في الاقطار المحيطة بأرض المعركة ، قادر على تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل مجابهة التنظيم الصهيوني بتنظيم جماهيري بمستوى أعلى .

يا جماهيرنا المناضلة في لبنان ، يا جماهير ٢٣ نيسان ،

ان هذه الحقائق التي تتأكد كل يوم لتشكل مرتكزا أساسيا من أجل احباط المؤامرات التي تنفذ ضد الثورة الفلسطينية ، في سبيل فرض الحلول السلمية التصفوية وتصفية القضية الفلسطينية برمتها .

والطريق الوحيد هو النضال من أجل ضرب منطق التخاذل والاستسلام ، والاتعاظ بالملاحم البطولية التي تسجلها يوميا جماهير غزة والضفة الغربية ، وشعوب الفيتنام واللاووس كامبوديجا والتلاحم مع المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية وخوض المعارك بجبهة شعبية نضالية موحدة .

لتكن ذكرى يوم هزيمة الخامس من حزيران حافزا للنضال من أجل تامين الشروط الذاتية والموضوعية لانتصار الثورة الفلسطينية ، بتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية وتنظيمها للمواجهة الشاملة للعدوان الاسرائيلي وللمصالح الامبريالية على امتداد الوطن العربي .

لنناضل من أجل الاسراع في تكوين محور ثوري أساسي منظم في كل قطر عربي ، مشحون بالشجاعة الكافية وبالنفس الثوري الطويل وبالتجارب المتنامية ، لقيادة النضال وسط أوضاع ثورية كثيرة التعقيد ولاجتياز مختلف العقبات في وجه تحقيق هدف الثورة في التحرير الكامل .

— عاشت الثورة الفلسطينية المسلحة .

— عاشت وحدة الجماهير اللبنانية والفلسطينية والعربية .

بيروت في ٥ حزيران ١٩٧١

تجمع الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان

بيان لجان العمل الطلابي حول أضراب الجامعة الاميركية

الغاء الزيادة لا تكفي لنناضل من أجل لبننة الجامعة الاميركية

أيها الاخوة الطلبة :

اذا كان تحرك طلاب الجامعة الاميركية في هذه الفترة يطرح جانبا من أزمة التعليم في لبنان في احدى مؤسسات التعليم العالي الخاصه فأن التحرك الذي قام به طلاب الجامعة اللبنانية خلال هذا العام ، هذا التحرك الذي يطرح دور الجامعة اللبنانية أتى ، ليؤكد مرة أخرى أن حل مشكلة التعليم في لبنان يرتكز بصورة أساسية على اعتماد سياسة تأخذ وجهة الموازنة بين التعليم وتنمية وتطوير القطاعات الصناعية الزراعية وهو بالتالي اتى ليطرح مسألة الجامعات الخاصة في لبنان ومدى التعارض القائم بينها وبين وجود مثل هذه الجامعة الوطنية .

الى م يهدف التحرك الطلابي في الجامعة الاميركية في هذه الفترة ؟

لقد بدأ اضراب طلاب الجامعة الاميركية منذ حوالي اسبوعين بمطلب اساسي وهو الغاء زيادة ١٠٪ على الاقساط التي فرضتها الادارة . هذه الزيادة السنوية التي ستصل الى حدود الـ ٥٠ بالمئة فيما بعد . لكن أقساط الجامعة الاميركية والزيادة المفروضة والتي حركت فئات طلابية ميسورة تدل على عدم انسجام الاقساط مع المقياس اللبناني . هذا بالنسبة لمضمون التحرك ، أما على صعيد العمل الفعلي ، فأمام تعنت الادارة صعد الطلاب الاضراب واحتلوا كل مباني الكليات ، وتوجوا هذا الاحتلال بالسيطرة على مكتب جهاز أمن الجامعة ، الجهاز الذي يلعب دور البوليس داخل الجامعة .

موقف الدولة : تأييد الادارة والتلويح بهراوات شرطتها أمام الطلاب . بعد هذه الفترة لا بد من التساؤل : هل مطلب الغاء زيادة الـ ١٠٪ هو المطلب الاساسي واذا لم يكن فما هي وجهة التحرك ؟ لا بد لتحديد هذه الوجهة من العودة الى وظيفة الجامعة الاميركية . هذه المؤسسة وظيفتها تأمين كوادر للنظام اللبناني وأنظمة المنطقة بشكل عام ، وشغلها الشاغل نشر أيديولوجية الدولة والفكر اليميني المعادي لحركات التحرر الوطنية ، وهي ما وجدت الا لتكون تكملة للسفارة الاميركية كمركز بحث واستقصاء عن وضع المنطقة كلها (الخليج حاليا) . اذا كانت هذه هي وظيفة الجامعة واذا كان أحد أسباب وجودها لبنانيا هو انعدام سياسة تعليمية واضحة وعدم توفر الجامعة اللبنانية الوطنية ذات المستوى المتقدم والفروع المتعددة . فما هو هدف كل تحرك طلابي داخلها وخارجها ؟

هدف هذا التحرك لا بد أن يكون أساسا من أجل تطوير الجامعة اللبنانية ولبننة الجامعة الاميركية وذلك يفرض اعتبار الدولة طرفا في النزاع يجب جره للتدخل في الاشراف على البرامج وعلى ميزانية الجامعة . أما التبذير فحدث ولا حرج ، من جهاز الامن الى الادارة المستفحلة مصاريف لا تحصى عدا أن المشاركة الطلابية في ادارة الجامعة مسألة ضرورية مبدئيا ، فهي تكتسب أهمية مضاعفة من شأنها المحافظة على حقوق الطلاب وذلك باشراف على تقرير البرامج.. وان المشاركة أيضا في مجلس الشيوخ أساسا يمكن أن تؤمن رقابة طلابية على كل تصرفات الادارة وليس فقط على زيادة الاقساط .

أيها الاخوة الطلبة :

لقد كان موقف الدولة واضحا الى جانب ادارة الجامعة الاميركية ، وهو ذو علاقة وثيقة بموقفها المناقض لتطور الجامعة اللبنانية ونموها وتوسعها بحيث تشمل كل الفروع ان تحركا طلابيا واسعا ينطلق من تحرك طلبة الجامعة الاميركية يجب أن يأخذ وجهة ايجاد جامعة وطنية حقيقية في لبنان ..

فلنشارك في التظاهرة التي ستقوم اليوم الساعة الخامسة من الجامعة الاميركية وذلك في سبيل ايجاد جامعة وطنية ، في سبيل لبننة الجامعة الاميركية .

لجان العمل الطلابي

السنة الرابعة لهزيمة ٥ حزيران

١٩٧٠ ١٩٧١

بيان سياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية بمناسبة الذكرى الرابعة لهزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧

يا جماهير شعبنا الاردني – الفلسطيني .. يا شعوب امتنا العربية ..

تنقضي اليوم أربع سنوات منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ . ولا بد لجماهيرنا ، وهي ترزح من جديد تحت وطأة كابوس الارهاب الرجعي ، ان تسترجع في هذه الذكرى شعور المرارة والاهانة والاذلال الذي تجرعته على أيدي المعتدين الاسرائيليين والحكام الرجعيين الخونة الذين سلموهم نصف وطننا في ظرف بضع ساعات .

ان أجهزة السلطة الرجعية التي تطلق صرخات الابتهاج بالنصر المزعوم الذي احرزته ضد الشعب ، وتتغنى بعودة الاستقرار والاطمئنان و « تحرير الوطن » من الفدائيين ، هذه الاجهزة يجدر بها أن تتذكر أن العدو الاسرائيلي لا زال يحتل أرضنا ويخضع شعبنا في الضفة الغربية وغيرها من الاراضي المحتلة . وأولئك القادة «البواسل» الذين يفخرون اليوم بالانتصارات « المزعومة » التي يحققونها ضد الجماهير يجدر بهم أن يتذكروا الهزيمة التي قادوا اليها شعبنا وجيشنا قبل سنوات . لقد كانت تلك الهزيمة الحصيلة الحتمية لسياسة القمع والارهاب والتجويع والخضوع للامبريالية التي انتهجها النظام الرجعي واليوم يتوج هذا النظام منجزاته الخيانية بقمع الحركة الوطنية وشن حرب ابادة جماهير الشعب وضد المقاومة الباسلة وبتعزيز ارتباطاته بالدول الامبريالية التي تحمي وتشجع العدوان الاسرائيلي مهيئا بذلك لعقد صلح استسلامي منفرد مشين مع العدو مكافأة له على عدوانه .

لقد سار شعبنا على طريق الرد على عدوان حزيران ، وحملت جماهيرنا السلاح واتحدت خلف حركة المقاومة الباسلة ووجهت الضربة تلو الاخرى الى العدو المتربص . ولكن الرجعية التي أصرت على أن تضع مصالحها الانانية فوق مصلحة الوطن ، لم تلبث أن استجمعت قواها لعرقلة هذه المسيرة فسحبت الجيش من مواجهة العدو وزجته في حرب أهلية مدمرة ضد المقاومة والشعب ، ومزقت الوحدة الوطنية باثارة النعرات الاقليمية ، وجردت الجماهير من السلاح وأخضعتها لابشع ضروب الارهاب والتنكيل الفاشي وزجت بالالوف من خيرة المناضلين الوطنيين في السجون .

يا جماهير شعبنا الابي ..

ان طريق سحق العدوان وتحرير الارض المحتلة هو طريق مجابهة المؤامرة الرجعية ودحرها . فلتكن ذكرى ٥ حزيران حافزا لتشديد النضال من أجل ايقاف الارهاب الاسود ، واطلاق الحريات الديمقراطية من أجل حق الجماهير في حمل السلاح ومتابعة الكفاح المسلح ضد العدو ، من أجل دعم وحماية المقاومة وضمانة حريتها في التحرك العسكري والسياسي، من أجل سحب الجيش من المدن واعادته الى خطوط المواجهة وعزل ومحاكمة الجلادين والخونة ومنظمي المجازر ضد الشعب .

فلنشدد النضال من أجل جبهة وطنية اردنية – فلسطينية تقاتل من أجل اقصاء حكومة الخونة والعملاء واقامة حكم وطني ديمقراطي قادر على تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة القوى من أجل متابعة المعركة الوطنية حتى النصر .

أيها الجنود وضباط الصف والضباط الوطنيين ..

ان السلطة العميلة تصر على تلطيخ سمعة جيشكم بالعار . انها لم تكتف باذلالكم وقيادتكم الى الهزيمة في حزيران ٦٧ ، بل هي تواصل مؤامراتها ضد الجيش بحرمانه من شرف القتال ضد العدو وتحويله الى اداة لقمع الشعب . ان كرامة جيشكم وعزته هي في اتحاده مع الشعب ضد العملاء وضد المعتدين الاسرائيليين . ارفضوا أوامر العملاء . ارفضوا توجيه بنادقكم الى صدور الجماهير ولتتجه كل البنادق نحو العدو الغاصب ونحو المتآمرين الرجعيين .

الخزى والعار لحكم الهزيمة والاستسلام .

والنصر لنضال شعبنا من أجل دحر العدوان وتصفية العملاء .

٥ حزيران ١٩٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

٣٠٠٠ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في فلبرت – المانيا الغربية

٣٨٦ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في غوتنجن – المانيا الغربية

٤٤٥ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في توبنغن – المانيا الغربية

٢٠٠ دولار أميركي من أنصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في الرباط – المغرب

٢٠ دولار اميركي من الطلبة والجالية العرب في شيكاغو – الولايات المتحدة

٢٠ر٥٠ دولار اميركي من منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة الامريكية .

٥٠ر٠٠ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في برلين – المانيا الغربية

٤٤٠ دولار اميركي من منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا

١١٠ دولار اميركي من ثمن مبيع مطبوعات للجبهة في الولايات المتحدة وكندا

١٦٢ دولار اميركي من الجالية العربية في مدينة نيويورك .

١٤٠ دولار كندي من الجالية العربية في هاملتون – كندا

٦٤٣ دولار اميركي من الجالية العربية في تورنتو – كندا

١٠٨ر٥٠ دولار اميركي من الجالية العربية في كالجري بواسطة الاتحاد العربي في كندا

٦٥ دولار اميركي من الجالية العربية في وينيبغ بواسطة الاتحاد العربي في كندا

٧١ر٥٠ دولار اميركي من الجالية العربية في تورنتو بواسطة الاتحاد العربي في كندا

٥٣ دولار اميركي من الجالية العربية في لندن بواسطة الاتحاد العربي في كندا

٢٩ر٧٠ دولار اميركي من الجالية العربية في واترلو بواسطة الاتحاد العربي في كندا

١٠٣ر٥ دولار اميركي من مدينة تورنتو ، جمعت بواسطة أنصار الديمقراطية

٢٠٦ دولار اميركي من أنصار الجبهة الديمقراطية في فاس – المغرب

٤٥٠ دولار كندي من الجالية العربية في تورنتو – كندا

جمع المبلغ سابقا بمناسبة الذكرى الثانية لتاسيس الجبهة .

سقط سهوا الاشارة الى أن مبلغ ٢٣٥ دولار في السطر ١٤ من قائمة التبرعات السابقة في الحرية ، هو من الانصار في الولايات المتحدة .

تصريحات صحفية للجنة اعلام الجبهة الديمقراطية حول اضراب مخيم الوحدات ومخططات السلطات الأردنية لتصفية المقاومة

وادلى ناطق صحفي بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

حصل منذ صباح اليوم ٣١–٥–١٩٧١ اضراب عام في مخيم الوحدات بعمان احتجاجا على ضرب قواعد الفدائيين بمنطقة احراش جرش والاغوار – ، وعملت السلطة الرجعية بالقمع البوليسي على فك الاضراب بالقوة ، كما حاولت ارغام مخاتير المخيم على الذهاب للقصر الملكي لتقديم وتجديد الولاء للملك . وبعد أن فشلت السلطة الرجعية بذلك ، قامت بنسف نصب الفدائي المجهول في جبل الاشرفية بعمان ظهر ٣١–٥–١٩٧١ ، مما دفع جماهير مدينة عمان الى النزول في مظاهرات وطنية احتجاجا على جريمة السلطة . ومع ذلك فالسلطة الرجعية لم ترتدع بل تابعت مخططها الجاري منذ ثلاثة أيام ففرضت ظهر ٣١–٥–٧١ نظام منع التجول في مخيم الوحدات وجبل الاشرفية ومخيم الحسين وجبل النزهة ووادي الحدادة . والبدء بحملة اعتقالات واسعة للجماهير الغاضبة والمتظاهرة .

وبذات الوقت وفي تمام الواحدة من ظهر ٣١–٥–٧١ فتحت قوات السلطة الرجعية نيران الرشاشات والمدفعية الثقيلة على محور ساكب بمنطقة جرش ولا يزال الاشتباك والقصف المدفعي مستمرا حتى هذه اللحظة بشكل كثيف . وماهو جدير بالذكر ان السلطة الرجعية دفعت بقواتها المدرعة والمدفعية منذ ثلاثة أيام لتطويق منطقة احراش جرش حيث تتمركز قواعد الفدائيين .

ان الوضع يقترب من مجزرة واسعة جديدة ، ان شعبنا لم يستسلم لهجمات السلطة الرجعية الامبريالية ، وسيقاتل دفاعا عن المقاومة وحقه في حمل السلاح لمواصلة كفاحه العادل والمشروع ضد العدو الصهيوني .

ان تعبئة جميع فصائل المقاومة وبناء الجبهة الوطنية الفلسطينية – الاردنية الموحدة مقابل الجبهة اللاوطنية (الرجعية الفلسطينية – الاردنية ممثلة بالسلطة القائمة في عمان . وان مساندة قوى حركة التحرر العربية وشعوب الامة العربية وكافة القوى الوطنية كفيلة بمحاصرة هجمات الرجعية في عمان ووضع حد لها) .

٣١–٥–٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

تصريح اعلامي صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية

احتجاجا على استمرار سياسة التطويق والابادة الرجعية التي تشنها قوات السلطة العميلة وتمهيدها لشن هجمة جديدة ضد قواعد المقاومة في الاحراج والاغوار قامت جماهيرنا في مخيم الوحدات منذ صباح اليوم الباكر باعلان الاضراب الشامل والوقوف صفا واحدا حيال ممارسات السلطة الارهابية.

وقد سارعت السلطة الرجعية الى تجنيد قواتها القمعية بتطويق المخيم واخماد احتجاج الجماهير العزلاء بقوة السلاح مما ادى الى تجمع الجماهير في مظاهرة احتجاجية طافت شوارع المخيم مطالبة بوقف عمليات الارهاب والتصفية ومؤكدة شعارات الوحدة الوطنية ومطالبة بعزل ومحاسبة الجلادين العملاء منظمي المجازر ضد الشعب . وقد قامت السلطة باطلاق الرصاص ضد المتظاهرين في محاولة لتفريقهم مما أدى الى سقوط شهيدين وثلاثة جرحى . الا أن الجماهير العزلاء لم ترهبها نيران القمع بل ردت على استفزازات العملاء ورشقت جنودهم بالحجارة وأحرقت أربع سيارات عسكرية . وتحت ضغط الجماهير فشلت السلطة في استدراج مخاتير ووجوه المخيم في التوجه الى القصر لاعلان ولائهم وتاييدهم للعرش العميل حيث جوبهت هذه المحاولة بالرفض الحازم من قبل المخاتير والوجوه الوطنيين الذين اعلنوا وقوفهم مع الجماهير ضد استفزازات العملاء .

ان عملية التطويق وابادة الشعب والمقاومة الجارية الان في الاردن لن تتوقف وهي تدلل بوضوح ومن جديد عن طبيعة مخططات الرجعية الاردنية المرتبطة بمخططات الامبريالية ومصالحها في المنطقة .

اننا لندعو مجددا كافة القوى الوطنية والتقدمية في الاردن والمنطقة العربية في الموقوف بشكل حازم تجاه كل الهجمات البربرية ، والعمل لافشال مخططات تصفية الحركة الوطنية الاردنية الفلسطينية بكل الوسائل الرادعة .

٢١–٥–١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

تصريح صحفي صادر عن مكتب الاعلام – بيروت

استمرارا لسياسة القمع والتصفية التي مارستها السلطات العميلة في الاردن في ضرب الحركة الوطنية وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية ، تقوم الحكومة العميلة الان بالاعداد لحملة عسكرية جديدة ضد مواقع المقاومة .

ان المعلومات الواردة من الاردن تؤكد أن السلطة العميلة تقوم في هذه اللحظات بتحريك قواتها « سلاح المدفعية – الدبابات – المشاة » مستهدفة تطويق مواقع حركة المقاومة في عجلون والاغوار وقد بدأت بقصف مواقعنا ست ساعات متتالية وزادت صباح اليوم من حشد قواتها وضربت طوقا على مواقع المقاومة في أحراج عجلون بهدف شن هجوم عسكري لتتم بذلك خطتها العسكرية والسياسية لابادة المقاومة رغم تعهد النظام العميل بعدم التعرض لتلك المواقع « حسب اتفاقيتي القاهرة وعمان » .

ان عملية التطويق هذه انما تدلل من جديد وبشكل سافر عن مخططات الحكم الرجعي التصفوية المترابطة بمخططات الامبريالية ومصالحها في المنطقة .

ان حركة المقاومة الفلسطينية سترد على اية هجمة عسكرية بهجوم معاكس ، ولن تسمح للرجعية الاردنية ان تكمل خطواتها التصفوية مهما بلغت التضحيات .

واننا لندعو كافة القوى الوطنية والتقدمية في الاردن وفي المنطقة العربية للوقوف بشكل حازم تجاه كل الهجمات البربرية ، والعمل لافشال مخططات تصفية الحركة الوطنية الاردنية – الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة .

٣٠–٥–١٩٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

تتمة الحل السلمي في عامه الرابع

الدالة السوفياتية عليه . فترك الامر لسياق التطور البطيء الذي تشهده الازمة برمتها . أما في مصر فقد تفاقم الامر على نحو بالغ الخطورة ، وان كان الذين تسلموا السلطة في ايار الماضي يدركون حدود حريتهم تجاه الاتحاد السوفياتي . ذاك ما جعل هذا الاخير ينتفض فجاة ليملي « معاهدة الصداقة والتعاون » الاخيرة . ومعنى المعاهدة ، في الظرف الذي أمليت فيه ، ان الطرف السوفياتي يقبل التعامل مع طاقم مصري حاكم غير الطاقم الذي كان يرى في العلاقة المصرية – السوفياتية ركيزة تربى وتدعم عليها وارتهن مصيره باستقرارها . هذا الامر الواقع ليس بطبيعة الحال تمهيدا لاخراج الاميركيين من مصر .. بل هو « تحرير » لحكامها الجدد من التزام القدماء . وهو يعني أن الحكام الجدد سوف يواصلون (دون معارضة الاتحاد السوفياتي، ما دامت مصالحه القائمة مضمونة) استجلاب النفوذ الاميركي الى مصر لقاء السعي الاميركي في سبيل الحل السلمي . هذا السعي يقتصر في المدة الاخيرة على نقطة يلتقي عندها جميع الفرقاء هي فتح قناة السويس . وقد تؤدي ضخامة المصالح المحتجزة في القناة المغلقة الى تغيير كبير في وجهة الازمة .. والذي يضع الاميركيين في موضع القوة من هذه المسالة هو أنهم أقل الاطراف اضطرارا الى استعمال القناة . فمصر تخسر مليارا من الدولارات سنويا هو دخلها المتوقع اذا فتحت القناة بعد توسيعها . اوروبا ستخسر تسعة مليارات من الدولارات اذا ظلت القناة مغلقة حتى عام ١٩٨٠ . والاتحاد السوفياتي يتكلف من جراء اغلاقها نفقات باهظة في نقل بضائعه واعاقة لحركة اسطوله . أما الامبريالية الاميركية فهي الاخرى تستفيد من فتح القناة لكنها غير مضطرة الى استعجال الامور . فالنفط الذي تنتجه شركاتها في الخليج قد زادت كلفة نقله بسبب اغلاق القناة . غير أن الاوروبيين ، لا الاميركيين ، هم الذين يدفعون الزيادة أو معظمها ..

ذاك هو المعنى المخطر الذي كان مضمرا في الحل السلمي منذ البداية واخذ في البروز خلال العام الفائت .. الحل السلمي هو أميركي الهوية .. وهو لن يتحقق الا حين تحكم الامبريالية الاميركية اظافرها الموسخة على رقاب الشعوب في هذه المنطقة من العالم .

تصريح صحفي من مكتب (الأعلام المركزي) حول ما نشرته "الصياد"

نشرت « الصياد » في عددها السابق (١٣٩٤ في ٣ – ١٠ حزيران ١٩٧١) تحت عنوان « المقاومة الفلسطينية تعترف » (؟) مقابلة مع ممثلين عن بعض فصائل المقاومة كان من بينهم الرفيق ابو ليلى ممثل الجبهة الشعبية الديمقراطية . وحيث ان الاخ نجيب صالح الذي أعد المقابلة قد أباح لنفسه ، كما يبدو ، درجة واسعة من حق التصرف في « اعادة صياغة » الاراء المطروحة فيها . لذلك فاننا نود أن نؤكد الملاحظات التالية :

١ – وضعت « الصياد » عنوانين بارزين يفترض فيهما أن يلخصا موقف الجبهة كما طرح في الندوة هما :

« الجبهة الشعبية الديمقراطية : التسليم بالحل السلمي والاستمرار بالكفاح من أجل التحرير .

ابو ليلى : نحن عاجزون عن الوقوف ضد الحل السلمي . »

الا أن قراءة سريعة لنص الحديث ، حتى بعد عمليات التحوير والتحريف والبتر الكثيرة التي أجريت عليه ، تبين بوضوح أنه لا علاقة له اطلاقا بمضمون هذين العنوانين . اذ يؤكد الحديث المنشور أنه « لا يكفي أن تتمسك المقاومة بشجب ورفض واستنكار مبدأي » للحل السلمي . وهذا يعني أن المطلوب أكثر من « الرفض » ، المطلوب احباط التسوية السياسية التصفوية سواء قبل او بعد تحقيقها . كما يؤكد الحديث « ان من مهمات المقاومة تثوير الجماهير وتعبئتها ضد الحل السلمي ، مستفيدة من حالة الاستياء الذي سيعم الجماهير العربية » . وهذا التاكيد لا ينسجم بشكل واضح مع العنوان الذي وضعته المجلة في أعلاه والذي يقول « نحن عاجزون عن الوقوف ضد الحل السلمي » وان المطلوب التسليم به !

٢ – لقد كان محور حديث ممثل الجبهة الى « الصياد » يدور حول « ان الاكتفاء بالشجب المبدأي للحل السلمي مع الاصرار على الهوية الفلسطينية البحتة للمقاومة والتي تنبثق منها سياسة « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » كقاعدة لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام الرجعي الاردني ، هذا يعني القبول العملي الضمني بالحل السلمي ، وان السبيل الوحيد لاحباط هذا الحل ، عمليا وفي الواقع ، هو النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي في الاردن من خلال بناء جبهة وطنية اردنية – فلسطينية تكون المقاومة جزءا منها وتتحمل من خلالها مسؤوليتها ازاء مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن كقضية مرتبطة عضويا بمهمات التحرر الوطني الفلسطيني». ومن هنا فقد أكد ممثل الجبهة أن ذلك الاتجاه داخل المقاومة الذي يكتفي بالتاكيد على الهدف الستراتيجي البعيد المدى (تحرير فلسطين) ويقرنه في الممارسة الراهنة بتكتيك « عدم التدخل » ، هذا الاتجاه لا يتناقض من الناحية العملية مع استراتيجية « ازالة اثار العدوان » التي تقول بها الانظمة العربية هذه الفكرة ضاعت تماما في الحديث الذي نشرته « الصياد » حيث استعيض عنها بتعبيرات غامضة مثل « تحرير الانظمة » و « وطن ديمقراطي » . ومن خلال حذف تتمة احدى الجمل بدا ممثل الجبهة وكأنه موافق على الفكرة المبتذلة التي تقول : « لا تناقض بين تحرير فلسطين وبين ازالة اثار العدوان » ، بينما كان في الحقيقة ينتقدها جذريا .

٣ – جاء في حديث « الصياد » على لسان ممثل الجبهة أنه « في حالة الوصول الى الحل السلمي سترتكب المقاومة خطأ كبيرا اذا رفضته » . والحقيقة ان هذا القول مختلق تماما ولم يرد على لسان ممثل الجبهة اطلاقا . بل بالعكس ان الحديث الذي أدلى به ممثل الجبهة يؤكد أنه في حالة الوصول الى الحل السلمي سترتكب المقاومة خطأ كبيرا اذا اكتفت بالرفض المبدأي ، وتعامت – تحت شعار هذا الرفض المبدأي – عن الامكانيات التي ستتاح لتثوير الاوضاع التي ستنشأ بعد قيام الحل السلمي بشكل يؤدي الى احباطه حتى بعد تحقيقه ، ومنها امكانية الارتكاز الى الضفة الغربية كقاعدة لنضال مزدوج ضد العدو الصهيوني وضد السلطة العميلة في الاردن . وقد كان القصد من هذا التاكيد ممارسة النقد الذاتي ازاء الفكرة التي تقول ان الحل السلمي سيعني القضاء على المقاومة قضاء مبرما ويغلق افاقها الثورية .

فالحل السلمي سينهي المقاومة كحركة شرعية تتمتع بدعم الانظمة العربية وموافقتها ، ولكنه لن ينهي المقاومة كحركة ثورية تستمد شرعيتها من الجماهير .

مكتب الاعلام المركزي
الجبهة الشعبية الديمقراطية

عمليات عسكرية

بتاريخ ٢٨–٥–٧١ وفي تمام الساعة الثانية عشرة ليلا قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة (مجموعة الشهيد سهيل غزال) العاملة في الجولان بمهاجمة كمائن العدو في تل الصرمان بالصواريخ والرشاشات المتوسطة تحت غطاء مدفعي كثيف من المورتر والرشاشات الثقيلة مما أدى الى اشعال النيران ولمدة ساعة كاملة في عدة دشم للعدو .

كما قامت احدى مجموعات الهاون الثقيلة (مجموعة الشهيد أحمد معتوق) بقصف مركز وشديد على المنشآت الحيوية والعسكرية في مدينة القنيطرة حيث تم اصابة بعض الاهداف اصابات مباشرة وشديدة .

وقد رد العدو بنيران غزيرة من مدافعه ورشاشاته تجاه رماياتنا . الا أن احدا من ثوارنا لم يصب باذى وعادت قواتنا لقواعدها سالمة .

٢٩–٥–١٩٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

■ موقف الجبهة الشعبيّة الديمقراطية
من تشكيل المجلس الوطني الجديد

■ حول زيارة الوفد الفلسطيني للصّين الشعبيّة

AL-HOURRIAH – No. 571 – 14/6/1971 – BEYROUTH بيروت – ١٤/٦/١٩٧١ – العدد ٥٧١ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

محور خاص

عن الثورة في الخليج العربي وعُمان



■ ذيول إلغاء إضراب ٢٥ أيار:

استمرار القيادات النقابية استخدام أساليب التضليل

■ دعوة معلمي المدارس الخاصّة للأضراب:

إضراب مضلّل حدّد موعده يوم تعطيل!

■ المديريّة العامة للهاتف:

القطاع العام يتقلص في وجه المصالح الأجنبيّة
